

القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى



تقديـــم

لسماحة الشيخ

عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

بســـم الله الرحمـن الرحـيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهداه.

أمـا بعـد :

فقد اطلعت على المؤلَّف القيم الذي كتبه صاحب الفضيلة العلامة أخونا الشيخ محمد بن صالح العثيمين، في الأسماء والصّفات وسماه: «**القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**». وسمعته من أوله إلى آخره، فألفيته كتابا جليلاً، قد اشتمل على بيان عقيدة السّلف الصّالح في أسماء الله وصفاته، كما اشتمل على قواعد عظيمة، وفوائد جمّة في باب الأسماء والصّفات، وأوضح معنى المعيّة الواردة في كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ الخاصّة، والعامّة عند أهل السّنة والجماعة، وأنها حقّ على حقيقتها، لا تقتضي امتزاجًا واختلاطاً بالمخلوقين، بل هو ـ سبحانه ـ فوق عرشه كما أخبر عن نفسه، وكما يليق بجلاله ـ سبحانه ـ وإنّما تقتضي علمه، واطلاعه، وإحاطته بهم، وسماعه لأقوالهم، وحركاتهم، وبصره بأحوالهم، وضمائرهم، وحفظه، وكلاءته لرسله، وأوليائه المؤمنين، ونصره لهم، وتوفيقه لهم إلى غير ذلك مما تقتضيه المعيّة العامّة والخاصّة من المعاني الجليلة، والحقائق الثابتة لله ـ سبحانه ـ، كما اشتمل على إنكار قول أهل

التّعطيل، والتشبيه، والتّمثيل، وأهل الحلول والاتحاد، فجزاه الله خيراً، وضاعف مثوبته، وزادنا وإيّاه علماً وهدىً وتوفيقًا، ونفع بكتابه القراء وسائر المسلمين، إنه ولي ذلك، والقادر عليه.

قالـه ممليه الفقـير، إلى الله تعالى، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز سامحه الله وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه.

١٤٠٤/١١/٥هـ.

عبدالعزيز بن عبدالله بن باز
الرئيس العـام
لإدارات البحوث العلمية والإفتاء
والدعوة والإرشاد

بســـم الله الرحمن الرحـيم

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلّ له، ومن يُضلل فلا هادِيَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمـدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان، وسلّم تسليمًا.

وبـــعــد:

فإن الإيمانَ بأسماءِ الله وصفاته، أحد أركان الإيمانِ بالله تعالى، وهي الإيمان بوجـود الله تعالى، والإيمان بربوبيّته، والإيمان بألوهيّته، والإيمان بأسمائه وصفاته.

وتوحيد الله به، أحد أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصّفات.

فمنزلته في الدّين عالية، وأهميته عظيمة، ولا يمكن أحدًا أن يعبد الله على الـوجه الأكمل، حتى يكون على علم بأسماء الله تعالى، وصفاته، ليعبده على بصيرة، قال الله تعالى: ﴿**ولله الأسماءُ الحُسْنَى فادْعُوهُ بها**﴾[1]. وهذا يشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة.

فدعاء المسألة، أن تقدّم بين يَدَيْ مطلوبك من أسماء الله تعالى ما يكون مناسبًا مثل أن تقول: يا غفورُ اغفر لي. ويا رحيم ارحمني. ويا حفيظ احفظني. ونحو ذلك.

ودعـاء العبـادة: أن تتعبّـد لله تعالى بمقتضى هذه الأسماء، فتقوم

(١) سورة الأعراف، الآية: «١٨٠»

بالتّوبة إليه لأنه التواب، وتذكره بلسانك لأنه السّميع، وتتعبّد له بجوارحك لأنه البصير. وتخشاه في السرّ لأنه اللطيف الخبير، وهكذا.

ومن أجل منزلته هذه، ومن أجل كلام الناس فيه بالحق تارة وبالباطل الناشىء عن الجهل أو التعصب تارة أخرى، أحببت أن أكتب فيه ما تيسّر من القواعد، راجيًا من الله تعالى أن يجعل عملي خالصًا لوجهه، موافقًا لمرضاته، نافعًا لعباده.

وسميته: «**القواعد المُثْلى في صفاتِ الله تعالى وأسمائهِ الحُسْنَى**».

قواعد في أسماء الله تعالى

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى:

أي بالغة في الحسن غايته؛ قال الله تعالى: ﴿ولله الأسماءُ الحُسْنَى﴾[1]. وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لا احتمالاً ولا تقديرًا.

* مثال ذلك: «الحي» اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم، ولا يلحقها زوال. الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم، والقدرة، والسمع، والبصر وغيرها.

* ومثال آخر: «العليم» إسم من أسماء الله متضمّن للعلم الكامل، الذي لم يسبق بجهل، ولا يلحقه نسيان قال الله تعالى: ﴿عِلْمُها عند ربي في كتاب لا يضلُّ ربّي ولا يَنْسَى﴾[2]. العلم الواسع المحيط بكل شيء جملةً وتفصيلاً، سواء ما يتعلّق بأفعاله، أو أفعال خلقه، قال الله تعالى: ﴿وعنده مفاتح الغَيْب لا يعلَمُها إلا هُو ويعلمُ ما في البرِّ والبحر وما تَسْقُطُ من ورَقَةٍ إلا يعلمُها ولَا حبّة في ظُلمات الأرض ولا رَطْب ولا يَابس إلاّ في كتابٍ مُبين﴾[3]. ﴿وما من دابّة في الأرض إلاّ على الله رِزْقُها ويعلمُ مستقرَها ومستودعها كلٌّ في كتاب مُبين﴾[4]. ﴿يعلم مافي السموات والأرض ويعلم ما تُسرُّون وما تُعلِنُون والله عليمٌ بذات الصّدور﴾[5].

* ومثال ثالث: «الرحمن» اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للرّحمة

(١) سورة الأعراف، الآية: «١٨٠»

(٢) سورة طه، الآية: ٥٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية: «٥٩»

(٤) سورة هود، الآية: «٦»

(٥) سورة التغابن، الآية: «٤»

الكاملة، التي قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لله أرْحم بعباده من هذه بولدها» يعني أم صبي وجدته في السّبى فأخذته وألصقته ببطنها وأرضعته. ومتضمّن أيضًا للرّحمة الواسعة التي قال الله عنها: ﴿**ورحمتي وسعَتْ كلّ شيء**﴾[1]، وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين: ﴿**ربنا وسِعْت كلَّ شيء رحمة وعلمًا**﴾[2].

والحسن في أسماء الله تعالى، يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمالٌ فوق كمالٍ.

مثال ذلك: «العزيزُ الحكيمُ». فإنّ الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيرًا. فيكون كل منهما دالًّا على الكمال الخاصّ الذي يقتضيه، وهو العزّة في العزيز، والحكم والحكمة في الحكيم، والجمع بينهما دالٌّ على كمال آخر وهو أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة، فعزته لا تقتضي ظلمًا وجورًا وسوء فعل، كما قد يكون من أعزّاء المخلوقين، فإنّ العزيز منهم قد تأخذه العزّة بالإثم، فيظلم ويجور ويسيء التصرف. وكذلك حكمه تعالى وحكمته مقرونان بالعز الكامل بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنهما يعتريهما الذّل.

القاعدة الثانية: أسماء الله تعالى، أعلام وأوصاف:

فهي أعلام، باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلّت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله ـ عزّ وجلّ ـ وبالاعتبار الثاني متباينة لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص في الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم. كلها أسماء لمسمى واحد، وهو الله سبحانه

(١) سورة الأعراف، الآية: «١٥٦»

(٢) سورة غافر، الآية: «٧»

وتعالى، لكن معنى الحيّ غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا.

وإنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف، لدلالة القرآن عليه. كما في قوله تعالى: ﴿**وهو الغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾[1]. وقوله: ﴿**وربك الغفور ذو الرحمة**﴾[2] فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة. ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن له علم، ولا سميع إلا لمن له سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل.

وبهذا علم ضلال من سلبوا أسماء الله تعالى معانيها من أهل التعطيل وقالوا: إن الله تعالى سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعزيز بلا عزة وهكذا. . وعللوا ذلك بأن ثبوت الصفات يستلزم تعدد القدماء. وهذه العلة عليلة بل ميتة لدلالة السمع[3] والعقل على بطلانها.

أما السّمع: فلأن الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة، مع أنه الواحد الأحد. فقال تعالى: ﴿**إنّ بطشَ ربّك لشديدٌ إنه هو يُبدىء ويُعيدُ وهوالغفور الودود ذو العرش المجيدُ فعّال لما يريدُ**﴾[4]. وقال تعالى: ﴿**سبِّح اسم ربِّك الأعلى الذي خلق فسوّى والذي قدّر فهدى. والذي أخرج المرعى. فجعله غُثاءً أحوى**﴾[5]. ففي هذه الآيات الكريمات أوصاف كثيرة لموصوف واحد، ولم يلزم من ثبوتها تعدّد القدماء.

وأما العقل: فلأن الصّفات ليست ذوات بائنة من الموصوف، حتى يلزم من ثبوتها التعدد، وإنما هي من صفات من اتصف بها، فهى قائمة

(١) سورة يونس، الآية: ١٠٧.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٥٨.

(٣) السمع هو القرآن والسُنة وسيمر بك هذا التعبير كثيراً فانتبه له.

(٤) سورة البروج، الآيات: من ١٢ ـ ١٥.

(٥) سورة الأعلى، الآية: من ١ ـ ٥.

به وكل موجود فلا بدّ له من تعدّد صفاته، ففيه صفة الوجود، وكونه واجب الوجود، أو ممكن الوجود، وكونه عينا قائمًا بنفسه أو وصفًا في غيره.

وبهذا أيضًا علم أن: «الدّهر» ليس من أسماء الله تعالى، لأنه اسم جامد، لا يتضمّن معنى يلحقه بالأسماء الحسنى، ولأنه اسم للوقت والزمن، قال الله تعالى، عن منكري البعث: **﴿وقالوا ماهِيَ إلا حيَاتُنا الدّنيا نموتُ ونحيَا وما يُهلكُنا إلا الدّهر﴾**[1] يريدون مرور الليالي والأيام.

فأما قوله، صلى الله عليه وسلم، : قال الله ـ عزّ وجلّ ـ: «**يؤذيني ابن آدم يسب الدّهر، وأنا الدّهر بيدى الأمر أقلب الليل والنهار**». فلا يدل على أن الدهر من أسماء تعالى وذلك أن الذين يسبون الدهر إنما يريدون الزّمان الذي هو محل الحوادث لا يريدون الله تعالى، فيكون معنى قوله: «وأنا الدهر» مافسّره بقوله: «بيدي الأمر أقلب الليل والنهار»، فهو سبحانه خالق الدهر وما فيه، وقد بين أنه يقلب الليل والنهار، وهما الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلِّب (بكسر اللام) هو المقلَّب (بفتحها)، وبهذا تبين أنه يمتنع أن يكون الدهر في هذا الحديث مرادًا به الله تعالى.

القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدٍّ، تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله ـ عزّ وجلّ ـ.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها. ولهذا استدلّ أهل العلم على سقوط الحدّ عن قُطّاع الطريق بالتوبة، استدلوا على ذلك بقوله تعالى: **﴿إلا الذين تابُوا من قبل أن تَقْدِرُوا عليهم فاعْلَمُوا أن الله غفورٌ رحيمٌ﴾**[2] لأن

---

(١) سورة الجاثية، الآية: «٢٤»

(٢) سورة المائدة، الآية: «٣٤»

مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحدّ عنهم.

* مثال ذلك: «السميع»، يتضمن إثبات السميع اسمًا لله تعالى، وإثبات السّمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو أنه يسمع السر والنجوى كما قال تعالى: ﴿والله يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إنّ الله سَمِيعٌ بصير﴾[1].

وإن دلّت على وصف غير متعد تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله - عز وجل -.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله - عز وجل -.

* مثال ذلك: «الحيّ»، يتضمن إثبات الحي إسمًا لله - عزّ وجلّ - وإثبات الحياة صفة له.

القاعدة الرابعة: دلالة أسماء الله تعالى، على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام.

* مثال ذلك: «الخالق»، يدلّ على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدلّ على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام.

ولهذا لما ذكر الله خلق السماوات والأرض قال: ﴿**لتعلَمُوا أنّ الله على كلِّ شيء قديرٌ وأنّ الله قد أحاط بكلِّ شيء علمًا**﴾[2] ودلالة الالتزام مفيدة جداً لطالب العلم إذا تدبر المعنى ووفقه الله تعالى فهما للتلازم فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة.

واعلم أن اللازم من قول الله تعالى، وقول رسوله، صلى الله عليه وسلم، إذا صحّ أن يكون لازمًا فهو حقٌّ وذلك لأن كلام الله ورسوله حق

---

(١) سورة المجادلة، الآية: «١»

(٢) سورة الطلاق، الآية: «١٢»

ولازم الحق حق، ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مراداً.

وأما اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله، فله ثلاث حالات:

الأولى: أن يذكر للقائل ويلتزم به مثل أن يقول من ينفي الصّفات الفعليّة لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصّفات الفعلية لله ـ عز وجل ـ أن يكون من أفعاله ما هو حادث. فيقول المثبت نعم، وأنا ألتزم بذلك فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعالاً لما يريد ولا نفاد لأقواله وأفعاله كما قال تعالى: ﴿**قل لو كان البَحْر مِدَادًا لِكَلِمَات رَبِّي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثلِهِ مددًا**﴾[1]. وقال: ﴿**ولو أنّما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم**﴾[2]. وحدوث آحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصاً في حقه.

الحال الثانية: أن يذكر له ويمنع التلازم بينه وبين قوله، مثل أن يقول النافي للصّفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابها للخلق في صفاته. فيقول المثبت: لا يلزم ذلك، لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما ألزمت به، وعلى هذا فتكون مختصة به لائقة به، كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتًا وتمنع أن يكون مشابهًا للخلق في ذاته، فأي فرق بين الذات والصّفات؟!.

وحكم اللازم في هاتين الحالين ظاهر.

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتًا عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في هذه الحال أن لا ينسب إلى القائل، لأنه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبيّن له لزومه وبطلانه أن

(١) سورة الكهف، الآية: «١٠٩»

(٢) سورة لقمان، الآية: «٢٧»

يرجع عن قوله لأن فساد اللازم يدلّ على فساد الملزوم.

ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأنَّ لازم القول قول.

فإن قيل إذا كان هذا اللازم لازمًا من قوله، لزم أن يكون قولاً له، لأن ذلك هو الأصل لا سيما مع قرب التلازم.

قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشرٌ، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذّهول عن اللازم، فقد يغفل، أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه، ونحو ذلك.

القاعدة الخامسة: أسماء الله تعالى توقيفية، لا مجال للعقل فيها:

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يُزاد فيها ولا يُنقص، لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء فوجب الوقوف في ذلك على النصّ لقوله تعالى: **﴿ولا تقفُ ما ليسَ لكَ به علم إن السّمعَ والبصرَ والفؤادَ كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾**[1]. وقوله: **﴿قل إنما حرّم رَبِّي الفواحشَ ما ظهَرَ منها وما بطَنَ والإثم والبغي بغير الحقِّ وأن تُشركُوا بالله مالم يُنزِّل به سلطانًا وأن تقولوا على الله مالا تَعْلَمُون﴾**[2]. ولأن تسميته تعالى بما لم يسم به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه، جناية في حقه تعالى فوجب سلوك الأدب في ذلك والاقتصار على ما جاء به النص.

القاعدة السادسة: أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين:

لقوله صلى الله عليه وسلم، في الحديث المشهور: «**أسألك بكلِّ اسم هو لك سميَّتَ به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقِك أو استأثَرْت به في علم الغيبِ عندك**». الحديث رواه أحمد وابن حبان والحاكم، وهو صحيح.

(١) سورة الإسراء، الآية: «٣٦»

(٢) سورة الأعراف، الآية: «٣٣»

وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن لأحدٍ حصره، ولا الإحاطة به.

فأما قوله، صلى الله عليه وسلم: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا من أحصاها**[1]. **دخل الجنة**»، فلا يدلّ على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: «إن أسماء الله تسعة وتسعون إسمًا من أحصاها دخل الجنة أو نحو ذلك».

إذن فمعنى الحديث: أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة، وعلى هذا فيكون قوله «من أحصاها دخل الجنة» جملة مُكمِّلة لما قبلها، وليست مستقلّة، ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة، فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدّها للصدقة.

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تعيين هذه الأسماء. والحديث المروي عنه في تعيينها ضعيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوي ص٣٨٢ جـ٦ من مجموع ابن قاسم: تعيينها ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق أهل المعرفة بحديثه وقال قبل ذلك ص٣٧٩ إن الوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسراً في بعض طرق حديثه. ا. هـ. وقال ابن حجر في فتح الباري ص٢١٥ جـ١١ ط السّلفيّة: ليست العلة عند الشيخين (البخاري ومسلم)، تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه واحتمال الإدراج أ. هـ.

ولما لم يصحّ تعيينها عن النبي، صلى الله عليه وسلم اختلف السلف فيه وروى عنهم في ذلك أنواع. وقد جمعت تسعة وتسعين اسمًا مما ظهر لي من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

---

(١) إحصاؤها حفظها لفظًا وفهمًا معنى وتمامه أن يتعبد لله تعالى بمقتضاها.

فمن كتاب الله تعالى :

الله الأحد الأعلى الأكرم الإِله الأول
والآخر والظاهر والباطن البارىء البَرَّ البصير
التواب الجبّار الحافظ الحسيب الحفيظ الحفي
الحقّ المبين الحكيم الحليم الحميد الحي
القيوم الخبير الخالق الخلّاق الرءوف الرّحمن
الرّحيم الرّزّاق الرّقيب السّلام السّميع الشّاكر
الشّكور الشّهيد الصّمد العالم العزيز العظيم
العفُوّ العليم العليّ الغفّار الغفور الغنّي
الفتاح القادر القاهر القدّوس القدير القريب
القويّ القّهار الكبير الكريم اللّطيف المؤمن
المتعالي المتكبّر المتين المجيب المجيد المحيط
المصوّر المقتدر المقيت الملك المليك المولى
المهيمن النّصير الواحد الوارث الواسع الودود
الوكيل الوليُّ الوهّاب .

ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم :

الجميل[1] الجـواد[2] الحكم[3] الحيي[4] الرب[5] الرفيق[6] السُّبُّوح[7]

---

(١) مسلم .
(٢) أحمد والترمذي وحسنه البيهقي في الشعب .
(٣) أبوداود .
(٤) أحمد وأبوداود والترمذي .
(٥) أحمد والنسائي .
(٦) البخاري ومسلم .
(٧) مسـلم .

السيد[1] الشـافي[2] الطيب[3] القابض[4] الباسط[5] المقدّم[6] المؤخّر[7] المحسن[8] المعطي[9] المنان[10] الوتر[11].

هذا ما اخترناه بالتّتبع واحد وثمانون اسمًا في كتاب الله تعالى وثمانية عشر اسمًا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان عندنا تردّد في إدخال (الحفي)، لأنه إنما ورد مقيدًا في قوله تعالى عن إبراهيم: ﴿**إنه كان بي حفيًّـا**﴾[12] وكذلك (المحسن) لأننا لم نطلع على رواته في الطبراني وقد ذكره شيخ الإسلام من الأسماء.

ومن أسماء الله تعالى، ما يكون مضافًا مثل: مالك الملك ذي الجلال والإكرام.

القاعدة السابعة: الإلحاد في أسماء الله تعالى، هو الميل بها عما يجب فيها. وهو أنواع:

الأول: أن ينكر شيئًا منها أو مما دلّت عليه من الصّفات والأحكام، كما فعل أهل التعطيل من الجهميّة وغيرهم. وإنما كان ذلك إلحادًا لوجوب الإيمان بها وبما دلت عليه من الأحكام والصفات اللائقة بالله فإنكار شيء

(١) أحمد وأبو داود.
(٢) البخـاري.
(٣) مسـلم.
(٤) أبو داود.
(٥) أبو داود.
(٦) البخاري ومسلم.
(٧) البخاري ومسلم.
(٨) الطبراني في الأوسط قال الهيثمي رجاله ثقات.
(٩) البخاري ومسلم.
(١٠) أبو داود والترمذي والنسائي.
(١١) البخاري ومسلم.
(١٢) سورة مريم، الآية: «٤٧»

من ذلك ميل بها عما يجب فيها.

الثاني: أن يجعلها دالة على صفات تُشابه صفات المخلوقين كما فعل أهل التشبيه، وذلك لأن التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدل عليه النصوص، بل هي دالة على بطلانه فجعلها دالة عليه ميل بها عمّا يجب فيها.

الثالث: أن يسمى الله تعالى بما لم يسمّ به نفسه، كتسمية النصارى له: (الأب)، وتسمية الفلاسفة إيّاه (العلة الفاعلة)، وذلك لأن أسماء الله تعالى، توقيفيّة فتسمية الله تعالى بما لم يسمّ به نفسه ميل بها عما يجب فيها، كما أن هذه الأسماء التي سموه بها نفسها باطلة ينزه الله تعالى عنها.

الرابع: أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام، كما فعل المشركون في اشتقاق العزّى من العزيز، واشتقاق اللاّت من الإله، على أحد القولين، فسموا بها أصنامهم وذلك لأن أسماء الله تعالى مختصة به، لقوله تعالى: **﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾**[1]. وقوله: **﴿الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى﴾**[2]. وقوله: **﴿له الأسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والأرض﴾**[3] فكما اختص بالعبادة وبالألوهية الحق وبأنه يسبح له ما في السماوات والأرض فهو مختص بالأسماء الحسنى، فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختصّ بالله ـ عزّ وجلّ ـ ميل بها عمّا يجب فيها.

والإلحاد بجميع أنواعه مُحرّم لأن الله تعالى هدّد الملحدين بقوله: **﴿وذرُوا الذين يُلْحِدُون في أسمائه سيُجزَوْنَ ما كانوا يَعْمَلوُن﴾**[4].

ومنه ما يكون شركًا، أو كفرًا حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية.

---

(١) سورة الأعراف، الآية: «١٨٠»

(٢) سورة طه، الآية: «٨»

(٣) سورة الحشر، الآية: «٢٤»

(٤) سورة الأعراف، الآية: «١٨٠»

قواعد في صفات الله تعالى

القاعدة الأولى: صفات الله تعالى كلّها صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والرحمة، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، وغير ذلك. وقد دلّ على هذا السّمع، والعقل، والفطرة.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السَّوْءِ ولله المثل الأعْلَى في السّمَوات والأرضِ وهو العزيزُ الحكيمُ﴾[1]. والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى.

وأما العقل: فوجهه أنّ كل موجود حقيقة، فلابد أن تكون له صفة. إما صفة كمال، وإما صفة نقص. والثاني باطل بالنسبة إلى الربّ الكامل المستحق للعبادة؛ ولهذا أظهر الله تعالى بطلان ألوهية الأصنام باتصافها بالنقص والعجز. فقال تعالى: ﴿ومن أضَلُّ ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غَافِلُون﴾[2]. وقال تعالى: ﴿والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئًا وهم يُخلَقُون أمواتُ غير أحياءٍ وما يَشْعُرون أيّان يُبعثون﴾[3]. وقال عن إبراهيم وهو يحتجّ على أبيه: ﴿يا أبت لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا﴾[4] وعلى قومه: ﴿أفتعبدون من دون الله مالا ينفعكم شيئاً ولا يضركم أفٍ لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون﴾[5].

---

(١) سورة النحل، الآية: «٦٠»

(٢) سورة الأحقاف، الآية: «٥»

(٣) سورة النحل، الآيتان: «٢٠، ٢١».

(٤) سورة مريم، الآية: «٤٢»

(٥) سورة الأنبياء، الآيتان: «٦٦، ٦٧»

ثم إنه قد ثبت بالحس والمشاهدة أن للمخلوق صفات كمال، وهي من الله تعالى، فمعطي الكمال أولى به.

وأما الفطرة: فلأن النفوس السليمة مجبولة مفطورة على محبة الله وتعظيمه، وعبادته، وهل تحب وتعظم وتعبد إلا من علمت أنه متصف بصفات الكمال اللائقة بربوبيته وألوهيته؟

وإذا كانت الصفة نقصاً لاكمال فيها فهي ممتنعة في حق الله تعالى كالموت والجهل، والنسيان، والعجز، والعمى، والصمم ونحوها لقوله تعالى: **﴿وتوكل على الحي الذي لا يموت﴾**[1]. وقوله عن موسى: **﴿في كتاب لا يَضِلُّ ربي ولا يَنْسى﴾**[2]. وقوله: **﴿وما كان الله ليعجزه من شيء في السموات ولا في الأرض﴾**[3]. وقوله: **﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يَكْتُبون﴾**[4]. وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الدّجال: «**إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور**». وقال: «**أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمّ، ولا غائبًا**».

وقد عاقب الله تعالى، الواصفين له بالنقص، كما في قوله تعالى: **﴿وقالت اليهود يدُ الله مَغْلولة غُلَّتْ أيديهم ولُعِنُوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾**[5]. وقوله: **﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا وقَتْلهُم الأنبياء بغير حقّ ونقول ذوقُوا عذاب الحريق﴾**[6].

---

(١) سورة الفرقان، الآية: «٥٨»

(٢) سورة طه، الآية: «٥٢»

(٣) سورة فاطر، الآية: «٤٤»

(٤) سورة الزخرف، الآية: «٨٠»

(٥) سورة المائدة، الآية: «٦٤»

(٦) سورة آل عمران، الآية: «١٨١»

ونـزه نفسه عمّا يصفونه به من النقائص، فقال سبحانه: ﴿**سبحان ربك رب العزَّة عما يَصِفُون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين**﴾[1]. وقال تعالى: ﴿**ما اتخذ الله من ولدٍ وما كان معه من إله إذًا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يَصِفُونَ**﴾[2].

وإذا كانت الصّفة كمالاً في حال ونقصًا في حال لم تكن جائزة في حق الله ولا ممتنعة على سبيل الإطلاق فلا تثبت له إثباتًا مطلقًا ولا تنفى عنه نفيًا مطلقًا بل لابد من التفصيل: فتجوز في الحال التي تكون كمالا، وتمتنع في الحال التي تكون نقصًا وذلك كالمكر، والكيد، والخداع ونحوها فهذه الصفات تكون كمالاً إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها لأنها حينئذ تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله أو أشد، وتكون نقصاً في غير هذه الحال ولهذا لم يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق وإنما ذكرها في مقابلة من يعاملونه ورسله بمثلها كقوله تعالى: ﴿**ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين**﴾[3]. وقوله: ﴿**إنهم يكِيدُون كيدًا وأكيد كيدًا**﴾[4]. وقوله: ﴿**والذين كذبوا بآياتنا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون وأُمْلي لهم إن كيدى متين**﴾[5]. وقوله: ﴿**إن المنافقين يخادعون الله وهو خادِعُهُم**﴾[6]. وقوله: ﴿**قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون الله يستهزيء بهم**﴾[7].

---

(١) سورة الصافات، الآيات: «١٨٠ - ١٨٢».
(٢) سورة المؤمنون، الآية: «٩١».
(٣) سورة الأنفال، الآية: «٣٠».
(٤) سورة الطارق، الآيتان: «١٥، ١٦».
(٥) سورة الأعراف، الآيتان: «١٨٢، ١٨٣».
(٦) سورة النساء، الآية: «١٤٢».
(٧) سورة البقرة، الآيتان: «١٤، ١٥».

ولهذا لم يذكر الله أنه خان من خانوه فقال تعالى: ﴿**وإن يُريدوا خيانتك فقد خانوا الله من قبل فأمكن منهم والله عليم حكيم**﴾[1]. فقال: ﴿**فأمكن منهم**﴾، ولم يقل: فخانهم، لأن الخيانة خِدْعة في مقام الائتمان، وهي صفة ذمّ مطلقًا.

وبذا عرف أن قول بعض العوام «خان الله من يخون» منكر فاحش، يجب النهي عنه.

القاعدة الثانية: باب الصّفات أوسع من باب الأسماء، وذلك لأن كل اسم متضمن لصفة كما سبق في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء، ولأن من الصّفات ما يتعلّق بأفعال الله تعالى، وأفعاله لا منتهى لها، كما أن أقواله لا منتهى لها قال الله تعالى: ﴿**ولو أنّما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ يمدّه من بعده سبعةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كلمات الله إن الله عزيزٌ حكيمٌ**﴾[2].

ومن أمثلة ذلك: أن من صفات الله تعالى المجيء، والإتيان، والأخذ والإمساك، والبطش، إلى غير ذلك من الصفات التي لا تحصى كما قال تعالى: ﴿**وجاء ربك**﴾[3]. وقال: ﴿**هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام**﴾[4]. وقال: ﴿**فأخذهم الله بذنوبهم**﴾[5]. وقال: ﴿**ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه**﴾[6]. وقال: ﴿**إن بطش ربك**

(١) سورة الأنفال، الآية: «٧١»
(٢) سورة لقمان، الآية: «٢٧»
(٣) سورة الفجر، الآية: «٢٢»
(٤) سورة البقرة، الآية: «٢١٠»
(٥) سورة آل عمران، الآية: «١١»
(٦) سورة الحج، الآية: «٦٥»

لشديد﴾[1]. وقال: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾[2]. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا».

فنصف الله تعالى بهذه الصّفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول إن من أسمائه الجائي، والآتي، والآخذ، والممسك، والباطش، والمريد، والنازل، ونحو ذلك، وإن كنا نخبر بذلك عنه ونصفه به.

القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين ثبوتية وسلبية:

فالثبوتية: ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله، صلى الله عليه وسلم، وكلّها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك.

فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمَنُوا آمِنُوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيدًا﴾**[3].

فالإيمان بالله يتضمّن: الإيمان بصفاته، والإيمان بالكتاب الذي نزل على رسوله يتضمن الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله، وكون محمد صلى الله عليه وسلم رسوله يتضمن الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله، وهو الله ـ عزّ وجلّ.

وأما العقل: فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بها من

(١) سورة البروج، الآية: «١٢».

(٢) سورة البقرة، الآية: «١٨٥».

(٣) سورة النساء، الآية: «١٣٦».

غيره، وأصدق قيلاً، وأحسنُ حديثًا من غيره، فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردّد، فإن التردّد في الخبر إنما يتأتى حين يكون الخبر صادرًا ممن يجوز عليه الجهل، أو الكذب، أو العيّ بحيث لا يفصح عما يريد، وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حقّ الله - عزّ وجلّ - فوجب قبول خبره على ما أخبر به.

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي، صلى الله عليه وسلم، عن الله تعالى، فإن النبي، صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بربه وأصدقهم خبرًا وأنصحهم إرادة، وأفصحهم بيانًا، فوجب قبول ما أخبر به على ماهو عليه.

والصّفات السلبية: ما نفاها الله - سبحانه - عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلّها صفات نقص في حقه كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب.

فيجب نفيها عن الله تعالى - لما سبق - مع إثبات ضدّها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضدّه، لا لمجرد نفيه، لأن النفي ليس بكمال، إلا أن يتضمّن ما يدلّ على الكمال، وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون كمالاً، ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له، فلا يكون كمالاً كما لو قلت: الجدار لا يظلم. وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصًا، كما في قول الشاعر:

قبيلة لا يغدرون بذمّة
ولا يظلمون الناس حبّة خَرْدَلِ

وقول الآخر:

لكن قومي وإن كانوا ذوى حسب
ليسوا من الشرّ في شيء وإن هانا

* مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وتوكّل على الحيّ الذي لا يموت﴾.[1] فنفي الموت عنه، يتضمّن كمال حياته.

* **مثال آخر قوله تعالى: ﴿ولا يظلمُ ربك أحدًا﴾[2]**. نفي الظلم عنه، يتضمّن كمال عدله.

* مثال ثالث قوله تعالى: **﴿وما كان الله ليُعْجِزَه من شيء في السَّموات ولا في الأرض﴾[3]**. فنفي العجز عنه يتضمّن كمال علمه وقدرته. ولهذا قال بعده: **﴿إنه كان عليمًا قديرًا﴾**. لأن العجز سببه إما الجهل بأسباب الإيجاد وإما قصور القدرة عنه فلكمال علم الله تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السموات ولا في الأرض.

وبهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمال.

القاعدة الرابعة : الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال فكلما كثرت وتنوعت دلالاتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصّفات السلبية، كما هو معلوم.

أما الصّفات السلبية فلم تذكر غالبًا إلاّ في الأحوال التالية:

الأولى: بيان عموم كماله كما في قوله تعالى: **﴿ليس كمِثْلِهِ شيء﴾[4]**.

وقوله: **﴿ولم يكن له كُفُواً أحد﴾[5]**.

الثانية: نفي ما ادعاه في حقّه الكاذبون، كما في قوله: **﴿أن دَعَوْا للرحمن**

---

(١) سورة الفرقان، الآية: «٥٨».

(٢) سورة الكهف، الآية: «٤٩».

(٣) سورة فاطر، الآية: «٤٤».

(٤) سورة الشورى، الآية: «١١».

(٥) سورة الاخلاص، الآية: «٤».

ولدًا وما ينبغي للرحمن أن يتّخذ ولدًا﴾[1].

الثالثة: دفع توّهم نقص من كماله فيما يتعلّق بهذا الأمر المعين، كما في قوله: ﴿**وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين**﴾[2]. وقوله: ﴿**ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في سِتَّة أيامٍ وما مَسّنَا من لُغُوبٍ**﴾[3].

القاعدة الخَامسة: الصّفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتيــة وفعليـة:

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متّصفًا بها، كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، ومنها الصّفات الخبرية، كالوجه، واليدين، والعينين.

والفعليـة: هي التي تتعلق بمشيئتـه، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية، لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكَلِّمًا. وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية، لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلّم متى شاء بما شاء كما في قوله تعالى: ﴿**إنّما أمْرُهُ إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكُون**﴾[4]. وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته. وقد تكون الحكمة معلومة لنا وقد نعجز عن إدراكها لكننا نعلم علم اليقين أنه ـ سبحانه ـ لا يشاء شيئًا إلا وهو موافق للحكمة، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿**وما تشاءون إلاّ أن يشاء الله إن الله كان عليمًا حكيمًا**﴾[5].

---

(١) سورة مريم، الآيتان: «٩١،٩٢».

(٢) سورة الأنبياء، الآية: «١٦».

(٣) سورة ق، الآية: «٣٨».

(٤) سورة يسن، الآية: «١٨٢».

(٥) سورة الإنسان، الآية: «٣٠».

القاعدة السادسة: يلزم في إثبات الصّفات التخلي عن محذورين عظيمين: أحدهما: التمثيل. والثاني: التكييف.

فأما التمثيل: فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين، وهذا اعتقاد باطل، بدليل السمع، والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[1]. وقوله: ﴿**أفمن يَخْلُقُ كمن لا يَخْلُقُ أفلا تذكَّرُون**﴾[2]. وقوله: ﴿**هل تعلم له سَمِيًّا**﴾[3]. وقوله: ﴿**ولم يكن له كُفُوًا أحد**﴾[4].

وأما العقل فمن وجوه:

الأول: أنه قد علم بالضّرورة أن بين الخالق والمخلوق تباينًا في الذّات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصّفات لأن صفة كل موصوف تليق به، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فقوّة البعير مثلاً غير قوّة الذّرة، فإذا ظهر التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث، فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى.

الثاني: أن يُقال كيف يكون الربّ الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابهًا في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يكمله، وهل اعتقاد ذلك إلا تنقص لحق الخالق؟! فإن تشبيه الكامل بالناقص يجعله ناقصًا.

الثالث: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتّفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنشاهد أن للإنسان يدًا ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الاسم، فهذه يد وهذه يد وهذه قوة

---

(١) سورة الشورى، الآية: «١١».

(٢) سورة النحل، الآية: «١٧».

(٣) سورة مريم، الآية: «٦٥».

(٤) سورة الإخلاص، الآية: «٤».

وهذه قوة، وبينهما تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أن الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة.

والتشبيه كالتمثيل، وقد يُفرّق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصّفات، والتشبيه التسوية في أكثر الصّفات، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[1].

وأما التكييف: فهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا، من غير أن يقيّدها بمماثل. وهذا اعتقاد باطل، بدليل السمع، والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿**ولا يُحيطُون به علمًا**﴾[2]. وقوله: ﴿**ولا تقف ماليس لك به علمٌ إن السّمع والبصر والفؤاد كلُّ أولئك كان عنه مسئولاً**﴾[3]. ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفنا قفوٌ لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

وأما العقل: فلأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته أو العلم بنظيره المساوى له، أو بالخبر الصادق عنه، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله ـ عزّ وجلّ ـ فوجب بطلان تكييفها.

وأيضًا فإننا نقول: أي كيفية تقدّرها لصفات الله تعالى؟

إن أي كيفية تقدّرها في ذهنك، فالله أعظم وأجل من ذلك.

وأي كيفية تقدّرها لصفات الله تعالى فإنك ستكون كاذبًا فيها، لأنه لا علم لك بذلك.

---

(١) سورة الشورى، الآية: «١١».

(٢) سورة طه، الآية: «١١٠».

(٣) سورة الإسراء، الآية: «٣٦».

وحينئذ يجب الكف عن التكييف تقديرًا بالجنان، أو تقريرًا باللسان، أو تحريرًا بالبنان.

ولهذا لما سئل مالك ـ رحمه الله تعالى ـ عن قوله تعالى: **﴿الرحمن على العرش إستوى﴾**[1] كيف استوى؟ أطرق رحمه الله برأسه حتى علاه الرحضاء (العرق) ثم قال: «**الإستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة**» وروى عن شيخه ربيعة أيضاً: «**الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول**». وقد مشى أهل العلم بعدهما على هذا الميزان. وإذا كان الكيف غير معقول ولم يرد به الشرع فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي فوجب الكف عنه.

فالحذر الحذر من التكييف أو محاولته، فإنك إن فعلت وقعت في مفاوز لا تستطيع الخلاص منها، وإن ألقاه الشيطان في قلبك فاعلم أنه من نزغاته، فالجأ إلى ربك فإنه معاذك، وافعل ما أمرك به فإنه طبيبك قال الله تعالى: **﴿وإمّا يَنْزَغَنَّك من الشيطان نزْغ فاستعذْ بالله إنه هو السَّمِيعُ العليم﴾**[2].

القاعدة السابعة: صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها فلا نثبت لله تعالى من الصّفات إلا ما دلّ الكتاب والسنة على ثبوته، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث» (انظر القاعدة الخامسة في الأسماء).

ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصّفة كالعزة، والقوة، والرحمة، والبطش، والوجه، واليدين ونحوها.

(١) سورة طه، الآية: «٥».

(٢) سورة فصلت، الآية: «٣٦».

الثاني : تضمن الاسم لها مثل : الغفور متضمن للمغفرة ، والسميع متضمن للسمع ونحو ذلك (أنظر القاعدة الثالثة في الأسماء) .

الثالث : التصريح بفعل أو وصف دال عليها كالإستواء على العرش ، والنزول إلى السماء الدنيا ، والمجىء للفصل بين العباد يوم القيامة ، والانتقام من المجرمين الدال عليها - على الترتيب - قوله تعالى : ﴿**الرحمن على العرش إستوى**﴾[1] وقول النبي ، صلى الله عليه وسلم ، : «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**» . الحديث . وقول الله تعالى : ﴿**وجاء ربك والملك صفًّا صفًّا**﴾[2] . وقوله : ﴿**إنا من المجرمين منتقمون**﴾[3] .

(١) سورة طه ، الآية : «٥» .
(٢) سورة الفجر ، الآية : «٢٢» .
(٣) سورة السجدة ، الآية : «٢٢» .

قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى: الأدلة التي تُثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته، هي: كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فلا تثبت أسماء الله، وصفاته، بغيرهما.

وعلى هذا فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب أو السنة وجب إثباته.

وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه، مع إثبات كمال ضدّه.

وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما وجب التوقف في لفظه فلا يثبت ولا ينفى لعدم ورود الإثبات والنفي فيه.

وأما معناه فيفصل فيه: فإن أُريد به حق يليق بالله تعالى فهو مقبول.
وإن أريد به معنى لا يليق بالله عز وجل وجب رده.

فمما ورد إثباته لله تعالى: كل صفة دلّ عليها اسم من أسماء الله تعالى دلالة مطابقة، أو تضمّن، أو التزام.

ومنه كل صفة دل عليها فعل من أفعاله كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين عباده يوم القيامة ونحو ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها، فضلاً عن أفرادها ﴿**ويفعل الله ما يشاء**﴾[1].

ومنه: الوجه، والعينان، واليدان ونحوها.

ومنه الكلام، والمشيئة، والإرادة بقسميها: الكوني، والشرعي.
فالكونية بمعنى المشيئة، والشرعية بمعنى المحبة.

ومنه: الرِّضا، والمحبة، والغضب، والكراهة ونحوها[1].

---

(١) أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد.

ومما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده:

الموت، والنوم، والسِّنة، والعجز، والإعياء، والظلم، والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثيل أو كفؤ ونحو ذلك [1].

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ (الجهة) فلو سأل سائل هل نثبت لله تعالى جهة؟.

قلنا له: لفظ، الجهة، لم يرد في الكتاب والسُنة إثباتا ولا نفيا، ويغني عنه ماثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء. وأما معناه فإما أن يراد به جهة سفل أو جهة علو تحيط بالله أو جهة علو لا تحيط به.

فالأول باطل. لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل والفطرة، والإجماع.

والثاني باطل أيضاً: لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.

والثالث حق، لأن الله تعالى العليّ فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

ودليل هذه القاعدة السمع والعقل.

فأما السمع فمنه قوله تعالى: **﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون﴾**[2] وقوله: **﴿فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون﴾**[3] وقوله: **﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾**[4] وقوله: **﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله**

---

(١) أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقائد.

(٢) سورة الأنعام، الآية: «١٥٥».

(٣) سورة الأعراف، الآية: «١٥٨».

(٤) سورة الحشر، الآية: «٧».

ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا﴾[1] وقوله: **﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا﴾**[2] وقوله: **﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم﴾**[3]
إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة.

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي صلى الله عليه وسلم والرد إليه عند التنازع. والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته.

فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم المأمور به في القرآن؟

وأين الإيمان بالقرآن لمن لم يرد النزاع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أمر الله به في القرآن؟

وأين الإيمان بالرسول الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في سنته؟!

ولقد قال الله تعالى: **﴿ونزّلنا عليك الكتاب تِبْيَانًا لِكُلِّ شيء﴾**[4].
ومن المعلوم أن كثيراً من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء بيانها بالسنة، فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن.

وأما العقل فنقول: إن تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة.

---

(١) سورة النساء، الآية: «٨٠».
(٢) سورة النساء، الآية: «٥٩».
(٣) سورة المائدة، الآية: «٤٩».
(٤) سورة النحل، الآية: «٨٩».

القاعدة الثانية: الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف لاسيما نصوص الصّفات حيث لا مجال للرأي فيها.

ودليل ذلك: السمع، والعقل.

أما السمع: فقوله تعالى: ﴿**نزل به الرُّوح الأمِينُ على قلبك لتكون من المنْذِرين بلسانٍ عربي مُبين**﴾[1]. وقوله: ﴿**إنا أنزلناه قرآنًا عربيًّا لعلكم تعقلون**﴾[2]. وقوله: ﴿**إنا جعلناه قرآنًا عربيًّا لعلكم تعقلون**﴾[3]. وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي.

وقد ذمّ الله تعالى اليهود على تحريفهم، وبين أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان. فقال: ﴿**أَفَتطمَعُون أن يُؤمِنُوا لكم وقد كان فريقٌ منهم يسمعون كلام الله ثم يُحَرِّفُونَه من بعدما عَقَلوه وهم يعلمون**﴾[4]. وقال تعالى: ﴿**من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا**﴾[5]. الآية.

وأما العقل: فلأن المتكلّم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين فوجب قبوله على ظاهره وإلا لاختلفت الآراء وتفرّقت الأمة.

القاعدة الثالثة: ظواهر نصوص الصّفات معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار آخر فباعتبار المعنى هي معلومة،

---

(١) سورة الشعراء، الآيات: «١٩٣ ـ ١٩٥».

(٢) سورة يوسف، الآية: «٢».

(٣) سورة الزخرف، الآية: «٣».

(٤) سورة البقرة، الآية: «٧٥».

(٥) سورة النساء، الآية: «٤٦».

وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة.

وقد دلّ على ذلك: السّمع والعقلُ.

وأما السمع فمنه قوله تعالى: **﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب﴾**(1). وقوله تعالى: **﴿إنا جعلناه قرآنًا عربيًّا لعلكم تعقلون﴾**(2). وقوله ـ جلّ ذكره ـ: **﴿وأنزلنا إليك الذكر لتُبيّن للناس ما نُزِّلَ إليهم ولعلهم يتفكرون﴾**(3).

والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه، ليتذكّر الإنسان بما فهمه منه.

وكون القرآن عربيًّا ليعقله من يفهم العربية يدل على أن معناه معلوم وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها.

وبيان النبي صلى الله عليه وسلم القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

وأما العقل فلأن من المحال أن ينزل الله تعالى كتابًا أو يكلّم رسوله، صلى الله عليه وسلم، بكلام يقصد بهذا الكتاب وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق، ويبقى في أعظم الأمور وأشدّها ضرورة مجهول المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء لأن ذلك من السفه الذي تأباه حكمة الله تعالى وقد قال الله تعالى عن كتابه: **﴿كتاب أُحْكِمَتْ آيَاتُه ثم فُصّلَتْ من لدن حكيم خبير﴾**(4).

هذه دلالة: السمع، والعقل، على علمنا بمعاني نصوص الصفات.

وأما دلالتهما على جهلنا لها باعتبار الكيفية، فقد سبقت في القاعدة

---

(1) سورة ص، الآية: «29».

(2) سورة الزخرف، الآية: «3».

(3) سورة النحل، الآية: «44».

(4) سورة هود، الآية: «1».

السادسة من قواعد الصفات.

وبهذا علم بطلان مذهب المفوضة الذين يُفَوِّضُون علم معاني نصوص الصّفات، ويدعون أن هذا مذهب السلف. والسَّلفُ بريئون من هذا المذهب، وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالاً أحيانًا وتفصيلًا أحيانًا وتفويضهم الكيفية إلى علم الله - عزّ وجلّ -.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف بـ «العقل والنقل» ص١١٦ جـ١ المطبوع على هامش (منهاج السنة): وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن وحضّنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله إلى أن قال ص١١٨ وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه قال ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرّب عن صفاته.. لا يعلم أحد معناه فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بيّن للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به، فيبقى هذا الكلام سدًّا لباب الهُدَى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبينوا مرادهم، فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم

متبعـون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد أ.هـ. كلام الشيخ وهو كلام سديد، من ذى رأي رشيد، وما عليه مزيد ـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وجمعنا به في جنات النعيم.

القاعدة الرابعة: ظاهر النّصوص ما يتبادر منها إلى الذّهن من المعـاني، وهـو يختلف بحسب السيـاق، وما يضاف إليه الكلام فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق، ومعنى آخر في سياق. وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه ومعنى آخر على وجه.

فلفظ (القرية)، مثلًا يراد به القوم تارة، ومساكن القوم تارة أخرى.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿**وإنْ من قريةٍ إلا نحنُ مُهْلِكوها قبل يومِ القيامةِ أو مُعذِّبُوها عذابًا شديدًا**﴾[1].

ومن الثاني قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم: ﴿**إنّا مُهْلِكُوا أهلِ هذه القرية**﴾[2].

وتقول: صنعت هذا بيدى فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى: ﴿**لما خَلَقْتُ بيديّ**﴾[3]. لأن اليد في المثال أضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبة له وفي الآية أضيفت إلى الخـالق فتكون لائقة به فلا أحد سليم الفطرة صريح العقل يعتقد أن يد الخالق كيد المخلوق أو بالعكس.

ونقول: ما عندك إلاّ زيد، وما زيد إلا عندك، فتفيد الجملة الثانية معنى غير ما تفيده الأولى مع اتحاد الكلمات لكن اختلف التركيب فتغير المعنى به.

(١) سورة الإسراء، الآية: «٥٨».
(٢) سورة العنكبوت، الآية: «٣١».
(٣) سورة ص، الآية: «٧٥».

إذا تقرّر هذا فظاهر نصوص الصّفات ما يتبادر منها إلى الذّهن من المعاني.

وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من جعلوا الظّاهر المتبادر منها معنى حقًّا يليق بالله ـ عزّ وجلّ ـ وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحابه، والذين لا يصدق لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم.

وقد أجمعوا على ذلك كما نقله ابن عبدالبرّ فقال: «أهل السنة مُجمِعُون على الإقرار بالصّفات الواردة كلّها في القرآن الكريم والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يُكيِّفُون شيئًا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة» أ.هـ. وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التـأويل»: «لا يجوز ردّ هذه الأخبـار، ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة» أ.هـ. نقل ذلك عن ابن عبدالبر والقاضي شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص٨٧-٨٩ جـ٥ من مجموع الفتاوى لابن القاسم.

وهذا هو المذهب الصحيح، والطريق القويم الحكيم، وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أن يقال إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف أو فيما قاله غيرهم والثاني باطل لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين

لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحًا أو ظاهرًا ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحًا ولا ظاهرًا بالحق الذي يجب اعتقاده. وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق وإما عالمين به لكن كتموه وكلاهما باطل وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم.

القسم الثاني: من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلا لا يليق بالله وهو: التشبيه وأبقوا دلالتها على ذلك. وهؤلاء هم المشبهة ومذهبهم باطل محرم من عدة أوجه:

الأول: أنه جناية على النصوص وتعطيل لها عن المراد بها فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[1]؟

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها فيكون باطلا.

فإن قال المشبّة: أنا لا أعقل من نزول الله، ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾. ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال، أو يجعلوا له أندادًا فقال: ﴿**فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يَعْلَمُ وأنتم لا تَعْلَمُون**﴾[2] وقال: ﴿**فلا تَجْعَلُوا لله أندادًا وأنتم تَعْلَمُون**﴾[3]. وكلامه ـ تعالى ـ كلّه حقّ يُصَدّق بعضه بعضًا، ولا يتناقض.

ثانيها: أن يقال له: ألست تعقل لله ذاتًا لا تشبه الذوات؟

(١) سورة الشورى، الآية: «١١».

(٢) سورة النحل، الآية: «٧٤».

(٣) سورة البقرة، الآية: «٢٢».

فسيقول: بلى! فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات، فإن القول في الصفات كالقول في الذات ومن فرق بينهما فقد تناقض!.

ثالثها: أن يقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟ فسيقول: بلى!. فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا، فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق، مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصّفات.

القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً، لا يليق بالله وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله، وهم أهل التعطيل سواء كان تعطيلهم عامًّا في الأسماء والصفات، أم خاصًّا فيهما، أو في أحدهما، فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معانٍ عينوها بعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطرابًا كثيرًا، وسموا ذلك تأويلاً، وهو في الحقيقة تحريف.

ومذهبهم باطل من وجوه:

أحدها: أنه جناية على النصوص حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له.

الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله، صلى الله عليه وسلم عن ظاهره، والله ـ تعالى ـ خاطب الناس بلسان عربيٍّ مبين، ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي والنبي، صلى الله عليه وسلم، خاطبهم بأفصح لسان البشر فوجب حمل كلام الله ورسوله على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي غير أنه يجب أن يصان عن التكييف، والتمثيل في حق الله ـ عزّ وجلّ ـ.

الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله عن ظاهره إلى معنى يخالفه،

قول على الله بلا علم وهو محرّم؛ لقوله ـ تعالى ـ: **﴿قل إنّما حرّم ربيِّ الفوَاحِشَ ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغْيَ بغير الحقّ وأن تُشْركُوا بالله ما لم يُنـزّل به سلطانًـا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾**[1]. ولقوله ـ سبحانه ـ: **﴿ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً﴾**[2].

فالصّارف لكلام الله ـ تعالى ـ ورسوله عن ظاهره إلى معنى يخالفه قد قفا ماليس له به علم. وقال على الله مالا يعلم من وجهين:

الأول: أنه زعم أنه ليس المراد بكلام الله ـ تعالى ـ ورسوله كذا، مع أنه ظاهر الكلام.

الثاني: أنه زعم أن المراد به كذا لمعنى آخر لا يدلّ عليه ظاهر الكلام.

وإذا كان من المعلوم أن تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال قولاً بلا علم فما ظنك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام؟!.

مثال ذلك قوله ـ تعالى ـ لإبليس: **﴿ما منعك أن تَسْجُدْ لما خَلَقْتُ بيديّ﴾**[3]. فإذا صرف الكلام عن ظاهره، وقال: لم يرد باليدين اليدين الحقيقيتين وإنما أراد كذا وكذا. قلنا له: ما دليلك على ما نفيت؟! وما دليلك على ما أثبت؟! فإن أتى بدليل ـ وأنّى له ذلك ـ وإلا كان قائلاً على الله بلا علم في نفيه وإثباته.

االـوجـه الرابع: في إبطال مذهب أهل التعطيل أن صرف نصوص الصفات عن ظاهرها مخالف لما كان عليه النبي، صلى الله عليه وسلم،

(١) سورة الأعراف، الآية: «٣٣».

(٢) سورة الإسراء، الآية: «٣٦».

(٣) سورة ص، الآية: «٧٥».

وأصحابه، وسلف الأمة وأئمتها، فيكون باطلاً، لأن الحقّ بلا ريب فيما كان عليه النبي، صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها.

الوجه الخامس: أن يقال للمعطل:

هل أنت أعلم بالله من نفسه؟. فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر الله به عن نفسه صدق وحقّ؟ فسيقول: نعم.

ثم يقال له: هل تعلم كلاما أفصح، وأبين من كلام الله ـ تعالى ـ؟ فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل تظنّ أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ أراد أن يعمي الحقّ على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم؟ فسيقول: لا.

هذا ما يقال له باعتبار ما جاء في القرآن.

أما باعتبار ما جاء في السنة فيقال له:

هل أنت أعلم بالله من رسوله، صلى الله عليه وسلم؟. فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل ما أخبر به رسول الله عن الله صدق وحقّ؟ فسيقول نعم.

ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أفصح كلامًا، وأبين من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فسيقول: لا.

ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أنصح لعباد الله من رسول الله؟ فسيقول: لا.

فيقال له: إذا كنت تقرّ بذلك فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في إثبات ما أثبته الله ـ تعالى ـ لنفسه، وأثبته له رسوله، صلى الله عليه وسلم، على حقيقته وظاهره اللائق بالله؟ وكيف يكون عندك

الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك، وصرفه إلى معنى يُخالف ظاهره بغير علم؟

وماذا يُضيرك إذا أثبت لله ـ تعالى ـ ما أثبته لنفسه في كتابه، أو سنة نبيه على الوجه اللائق به، فأخذت بما جاء في الكتاب والسنة إثباتًا ونفيًا؟

أفليس هذا أسلم لك وأقوم لجوابك إذا سئلت يوم القيامة: ﴿**مَاذا أَجَبْتُم المُرْسَلِين**﴾[1].

أو ليس صرفك لهذه النصوص عن ظاهرها، وتعيين معنى آخر مخاطرة منك؟! فلعل المراد يكون ـ على تقدير جواز صرفها ـ غير ما صرفتها إليه.

الوجه السادس: في إبطال مذهب أهل التعطيل: أنه يلزم عليه لوازم باطلة؛ وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

فمن هذه الوازم:

أولا: أن أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها إلا حيث اعتقدوا أنه مستلزم أو موهم لتشبيه الله ـ تعالى ـ بخلقه وتشبيه الله ـ تعالى ـ بخلقه كفر لأنه تكذيب لقوله ـ تعالى ـ: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[2].

قال نعيم بن حماد الخزاعي أحد مشايخ البخاري ـ رحمهما الله ـ: من شبه الله بخلقه فقد كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا ا. هـ.

ومن المعلوم أنّ من أبطل الباطل أن يجعل ظاهر كلام الله تعالى وكلام رسوله، صلى الله عليه وسلم، تشبيهًا وكفرًا أو مُوهِمًا لذلك.

ثانيا: أن كتاب الله ـ تعالى ـ، الذي أنزله تِبْيانًا لكل شيء، وهُدى للناس، وشفاءً لما في الصدور، ونورًا، مبينًا، وفرقانًا بين الحق والباطل لم

(١) سورة القصص، الآية: «٦٥».

(٢) سورة الشورى، الآية: «١١».

يبين الله ـ تعالى ـ فيه ما يجب على العباد اعتقاده في أسمائه وصفاته، وإنّما جعل ذلك موكولًا إلى عقولهم، يثبتون لله ما يشاءون ويُنكرون ما لا يُريدون. وهذا ظاهر البطلان.

ثالثا: أن النبي، صلى الله عليه وسلم، وخلفاءه الراشدين، وأصحابه، وسلف الأمة وأئمتها، كانوا قاصرين أو مقصرين في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات أو يمتنع عليه أو يجوز إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله ـ تعالى ـ وسموه تأويلاً.

وحينئذ إما أن يكون النبي، صلى الله عليه وسلم، وخلفاؤه الراشدون وسلف الأمة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك وعجزهم عن معرفته أو مقصرين لعدم بيانهم للأمة وكلا الأمرين باطل!!.

رابعا: أن كلام الله ورسوله ليس مرجعًا للناس فيما يعتقدونه في ربهم وإلههم الذي معرفتهم به من أهم ما جاءت به الشرائع بل هو زبدة الرسالات وإنما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة وما خالفها، فسبيله التكذيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً، أو التحريف الذي يسمونه تأويلاً، إن لم يتمكنوا من تكذيبه.

خامسا: أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبته الله ورسوله، فيقال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وجاء ربُّك**﴾[1]. إنه لا يجيء وفي قوله، صلى الله عليه وسلم: «**ينزل ربنا إلى السّماء الدنيا**» إنه لا ينزل لأن إسناد المجيء، والنزول إلى الله مجاز عندهم، وأظهر علامات المجاز عند القائلين به صحة نفيه، ونفي ما أثبته الله ورسوله من أبطل الباطل، ولا يمكن الانفكاك عنه بتأويله إلى أمره لأنه ليس في السياق ما يدل عليه.

(١) سورة الفجر، الآية: «٢٢».

ثم إن من أهل التعطيل من طرد قاعدته في جميع الصّفات، أو تعدى إلى الأسماء ـ أيضاً ـ، ومنهم من تناقض فأثبت بعض الصّفات دون بعض، كالأشعرية والماتريدية: أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه، ونفوا ما نفوه بحجة أن العقل ينفيه، أو لا يدل عليه.

فنقول لهم: نفيكم لما نفيتموه بحجة أن العقل لا يدل عليه يمكن إثباته بالطريق العقلي الذي أثبتم به ما أثبتموه كما هو ثابت بالدليل السمعي.

مثال ذلك أنهم أثبتوا صفة الإرادة، ونفوا صفة الرحمة.

أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السمع، والعقل عليها.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿**ولكنّ الله يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾[1].

وأما العقل: فإن اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص به من ذات أو وصف دليل على الإرادة.

ونفوا الرّحمة؛ قالوا: لأنها تستلزم لين الراحم، ورقته للمرحوم، وهذا محال في حقِّ الله تعالى.

وأولوا الأدلة السمعية المثبتة للرّحمة إلى الفعل أو إرادة الفعل ففسروا الرحيم بالمنعم أو مريد الإنعام.

فنقول لهم: الرّحمة ثابتة لله تعالى بالأدلة السمعية، وأدلة ثبوتها أكثر عددًا وتنوعًا من أدلة الإرادة. فقد وردت بالاسم مثل: ﴿**الرّحمن الرّحِيم**﴾[2]. والصفة مثل: ﴿**وربك الغفورُ ذو الرّحْمة**﴾[3]. والفعل مثل: ﴿**ويرحم من يشاء**﴾[4].

---

(١) سورة البقرة، الآية: «٢٥٣».

(٢) سورة الفاتحة، الآية: «٣».

(٣) سورة الكهف، الآية: «٥٨».

(٤) سورة العنكبوت، الآية: «٢١».

ويمكن إثباتها بالعقل فإن النعم التي تترى على العباد من كل وجه، والنقم التي تدفع عنهم في كل حين دالة على ثبوت الرحمة لله ـ عزّ وجلّ ـ ودلالتها على ذلك أبين وأجلى من دلالة التخصيص على الإرادة، لظهور ذلك للخاصة والعامة، بخلاف دلالة التخصيص على الإرادة، فإنه لا يظهر إلا لأفراد من الناس.

وأما نفيها بحجة أنها تستلزم اللين والرّقة؛ فجوابه: أن هذه الحجة لو كانت مستقيمة لأمكن نفي الإرادة بمثلها فيقال: الإرادة ميل المريد إلى ما يرجو به حصول منفعة أو دفع مضرة وهذا يستلزم الحاجة والله تعالى منزه عن ذلك.

فإن أجيب: بأن هذه إرادة المخلوق أمكن الجواب بمثله في الرحمة بأن الرحمة المستلزمة للنقص هي رحمة المخلوق.

وبها تبين بطلان مذهب أهل التعطيل سواء كان تعطيلًا عامًّا أم خاصًّا.

وبه علم أن طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته وما احتجوا به لذلك لا تندفع به شبه المعتزلة والجهمية وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا سلف الأمة وأئمتها والبدعة لا تدفع بالبدعة وإنما تدفع بالسنة.

الثاني: أن المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة فيقولون لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلًا عقليًّا وأولتم دليله السمعي فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفيناه بما نراه دليلًا عقليًّا ونؤل دليله السمعي فلنا عقول كما أن لكم عقولاً فإن كانت عقولنا خاطئة فكيف كانت عقولكم صائبة وإن كانت عقولكم صائبة فكيف

كانت عقولنا خاطئة وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم وإتباع الهوى.

وهـذه حجـة دامغـة والزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشاعرة والمـاتريدية ولا مدفع لذلك ولا محيص عنه إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون هذا الباب ويثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم إثباتاً: لا تمثيل فيه ولا تكييف وتنزيها: لا تعطيل فيه، ولا تحريف، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

(تنبيه) علم مما سبق أن كل معطل ممثل، وكل ممثل معطل!.

أما تعطيل المعطل فظاهر وأما تمثيله فلأنه إنما عطل لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه فمثل أولا، وعطل ثانياً كما أنه بتعطيله مثله بالناقص.

وأما تمثيل الممثل فظاهر وأما تعطيله فمن ثلاثة أوجه:

الأول: أنه عطل نفس النص الذي أثبت به الصّفة، حيث جعله دالاً على التمثيل مع أنه لا دلالة فيه عليه وإنما يدل على صفة تليق بالله عز وجل.

الثاني: أنه عطل كل نص يدل على نفي مماثلة الله لخلقه.

الثالث: أنه عطل الله تعالى عن كماله الواجب حيث مثله بالمخلوق الناقص.

فصــــل

اعلم أن بعض أهل التأويل أورد على أهل السنة شبهة في نصوص من الكتاب والسنة في الصّفات إدعى أن أهل السنة صرفوها عن ظاهرها ليلزم أهل السنة بالموافقة على التأويل أو المداهنة فيه، وقال كيف تنكرون علينا تأويل ما أولناه مع ارتكابكم لمثله فيما أولتموه؟

ونحن نجيب ـ بعون الله تعالى ـ عن هذه الشبهة بجوابين مجمل، ومفصل.

أما المجمل فيتلخص في شيئين:

أحدهما: أن لا نسلم أن تفسير السلف لها صرف عن ظاهرها فإن ظاهر الكلام ما يتبادر منه من المعنى، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام، فإن الكلمات يختلف معناها بحسب تركيب الكلام، والكلام مركب من كلمات، وجمل، يظهر معناها ويتعين بضم بعضها إلى بعض.

ثانيهما: أننا لو سلمنا أن تفسيرهم صرف ما عن ظاهرها، فإن لهم في ذلـك دليلاً من الكتاب والسنة، إما متصلاً، وإما منفصلاً وليس لمجرد شبهات يزعمها الصارف براهين وقطعيات يتوصل بها إلى نفي ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله، صلى الله عليه وسلم.

وأما المفصل فعلى كل نص ادعى أن السلف صرفوه عن ظاهره.

ولنمثـل بالأمثلة التالية فنبدأ بما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية أنه قال: إن أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض». «وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن». «وإني أجـد نفس الرحمن من قبل اليمن». نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية

ص٣٩٨ جـ٥ : من مجموع التفاوي وقال: هذه الحكاية كذب على أحمد.

المثال الأول: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض».

والجواب عنه: أنه حديث باطل، لا يثبت عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية: هذا حديث لا يصحّ. وقال ابن العربي: حديث باطل فلا يلتفت إليه، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: روى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بإسناد لا يثبت أ. هـ وعلى هذا فلا حاجة للخوض في معناه.

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: والمشهور - يعني في هذا الأثر - إنما هو عن ابن عباس قال: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن صافحه وقبله، فكأنما صافح الله وقبل يمينه». ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه فإنه قال: «يمين الله في الأرض» ولم يطلق فيقول: يمين الله وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم المطلق، ثم قال: «فمن صافحه وقبله، فكأنما صافح الله وقبل يمينه» وهذا صريح في أن المصافح لم يصافح يمين الله أصلاً، ولكن شبه بمن يصافح الله فأول الحديث وآخره يبين أن الحجر ليس من صفات الله تعالى كما هو معلوم عند كل عاقل ا. هـ ص٣٩٨ جـ ٦ مجموع الفتاوي.

*** المثال الثاني: «قلوب العباد بين أصبعين[1] من أصابع الرحمن».**

والجواب: أن هذا الحديث صحيح رواه مسلم في الباب الثاني من كتاب القدر عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي، صلى الله عليه وسلم يقول: «إن قلوب بنى آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن

---

(١) أصبع مثلث الهمزة والباء ففيه تسع لغات والعاشرة أصبوع كما قيل:

وهمز أنملة ثلث وثالثة ... التسع في أصبع واختم بأصبوع

أصبوع بضم الهمزة.

كقلب واحد يصرفه حيث يشاء» ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك**».

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهر الحديث وقالوا إن لله تعالى أصابع حقيقة نثبتها له كما أثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يلزم من كون قلوب بنى آدم بين أصبعين منها أن تكون مماسة لها حتى يقال إن الحديث موهم للحلول فيجب صرفه عن ظاهره. فهذا السحاب مسخر بين السماء والأرض وهو لا يمس السماء ولا الأرض ويقال: بدر بين مكة والمدينة مع تباعد ما بينها وبينهما فقلوب بنى آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن حقيقة ولا يلزم من ذلك مماسة ولا حلول.

* **المثال الثالث: «إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن»**.

والجواب: أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في المسند من حديث أبى هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي، صلى الله عليه وسلم، : «ألا إن الإيمان يمان، والحكمة يمانية، وأجد نفس ربكم من قبل اليمن». قال في مجمع الزوائد «رجاله رجال الصحيح غير شبيب وهو ثقة» قلت: وكذا قال في التقريب عن شبيب ثقة من الثالثة وقد روى البخاري نحوه في التاريخ الكبير.

وهذا الحديث على ظاهره والنفس فيه اسم مصدر نفَّسّ ينفَّس تنفيسًا، مثل فرّج يفرّج تفريجًا وفَرَجًا، هكذا قال أهل اللغة كما في النهاية والقاموس ومقاييس اللغة. قال في مقاييس اللغة: النَّفَس كل شيء يفرج به عن مكروب فيكون معنى الحديث أن تنفيس الله ـ تعالى ـ عن المؤمنين يكون من أهل اليمن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية «وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة، وفتحوا الأمصار، فبهم نفَّس الرحمن عن المؤمنين الكربات». ا. هـ ص٣٩٨ جـ٦ مجموع فتاوي شيخ الإسلام لابن قاسم.

* **المثال الرابع**: قوله تعالى: ﴿**ثم استوى إلى السَّماء**﴾[1].

والجواب أن لأهل السنة في تفسيرها قولين:

أحدهما: أنها بمعنى ارتفع إلى السماء، وهو الذي رجحه ابن جرير قال في تفسيره بعد أن ذكر الخلاف: «وأولى المعاني بقول الله ـ جل ثناؤه ـ: ﴿**ثم استوى إلى السَّماءِ فَسَوّاهُنَّ**﴾. علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته، وخلقهن سبع سموات». ا. هـ. وذكره البغوي في تفسيره: قول ابن عباس وأكثر مفسري السلف. وذلك تمسكًا بظاهر لفظ ﴿**استوى**﴾. وتفويضًا لعلم كيفية هذا الارتفاع إلى الله ـ عزّ وجلّ ـ.

القول الثاني: إن الاستواء هنا بمعنى القصد التام؛ وإلى هذا القول ذهب ابن كثير في تفسير سورة البقرة، والبغوى في تفسير سورة فُصِّلت. قال ابن كثير: «أي قصد إلى السماء، والاستواء ههنا ضمن معنى القصد والإقبال، لأنه عدي بإلى». وقال البغوي: «أى عمد إلى خلق السماء».

وهذا القول ليس صرفاً للكلام عن ظاهره، وذلك لأن الفعل ﴿**استوى**﴾ اقترن بحرف يدل على الغاية والانتهاء. فانتقل إلى معنى يناسب الحرف المقترن به ألا ترى إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿**عينًا يشربُ بها عبادُ الله**﴾. [2] حيث كان معناها يَرْوَى بها عباد الله لأن الفعل ﴿**يشرب**﴾ اقترن بالباء فانتقل إلى معنى يناسبها وهو يروى، فالفعل يضمن معنى يناسب معنى الحرف المتعلق به ليلتئم الكلام.

* **المثالان الخامس، والسادس**: قوله ـ تعالى ـ في سورة الحديد: ﴿**وهو معكم أين ما كنتم**﴾. [3] وقوله في سورة المجادلة: ﴿**ولا أَدْنَى من**

---

(١) سورة البقرة، الآية: «٢٩».

(٢) سورة الإنسان، الآية: «٦».

(٣) سورة الحديد، الآية: «٤».

ذلك ولا أكْثَر إلاَّ هو معهم أين ما كانوا﴾.[1]

والجـواب: أن الكلام في هاتين الآيتين حقّ على حقيقته وظاهره.
ولكن ما حقيقته وظاهره؟

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله ـ تعالى ـ مع خلقه معية تقتضي أن يكون مختلطًا بهم، أو حالاًّ في أمكنتهم؟

أو يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله ـ تعالى ـ مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطًا بهم: علمًا وقدرةً، وسمعًا، وبصرًا، وتدبيرًا، وسلطانًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه؟

ولا ريب أن القول الأول لا يقتضيه السياق، ولا يدل عليه بوجه من الوجوه، وذلك لأن المعية هنا أضيفت إلى الله ـ عزّ وجلّ ـ، وهو أعظم وأجلّ من أن يحيط به شيء من مخلوقاته! ولأن المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان، وإنما تدل على مطلق المصاحبة، ثم تفسر في كل موضع بحسبه.

وتفسير معية الله ـ تعالى ـ لخلقه بما يقتضى الحلول والاختلاط باطل من وجوه:

الأول: أنه مخالف لإجماع السلف فما فسرها أحد منهم بذلك، بل كانوا مجمعين على إنكاره.

الثـاني : أنـه منـاف لعلو الله ـ تعـالى ـ الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة وإجماع السلف، وما كان منافيًا لما ثبت بدليل كان باطًلا بما ثبت به ذلـك المنافي وعلى هذا فيكون تفسير معيَّة الله لخلقه بالحلول والاختلاط باطلاً بالكتاب والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف!!.

الثالث: أنه مستلزم للوازم باطلة لا تليق بالله ـ سبحانه وتعالى ـ.

---

(١) سورة المجادلة، الآية: «٧».

ولا يمكن لمن عرف الله ـ تعالى ـ وقدّره حق قدره، وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن أن يقول: إن حقيقة معية الله لخلقه تقتضي أن يكون مختلطًا بهم أو حالاًّ في أمكنتهم، فضلاً عن أن تستلزم ذلك ولا يقول ذلك إلا جاهل باللغة، جاهل بعظمة الرب ـ جل وعلا ـ.

فإذا تبين بطلان هذا القول تعين أن يكون الحق هو القول الثاني، وهو أن الله ـ تعالى ـ مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطًا بهم، علمًا، وقدرة، وسمعًا وبصرًا وتدبيرًا وسلطانًا، وغير ذلك مما تقتضيه ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه.

وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب، لأنها حقّ، ولا يكون ظاهر الحق إلا حقًّا ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبدًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص١٠٣ جـ٥ من مجموع الفتاوي لابن قاسم: ثم هذه المعيّة تختلف أحكامها بحسب الموارد فلما قال: ﴿**يعلمُ ما يَلجُ في الأرْضِ وما يَخْرُجُ مِنْها**﴾[١]. إلى قوله: ﴿**وهو مَعَكُم أيْنَ مَا كُنْتُمْ**﴾[٢]. دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم، وهذا معنى قول السلف إنه معهم بعلمه[٣]. وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته. وكذلك في قوله: ﴿**ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم**﴾. إلى قوله: ﴿**هو معهم أين ما كانوا**﴾[٤]. الآية.

ولما قال النبي، صلى الله عليه وسلم، لصاحبه في الغار: ﴿**لا تحزن**

(١) سورة الحديد، الآية: «٤».

(٢) سورة الحديد، الآية: «٤».

(٣) سورة المجادلة، الآية: «٧».

(٤) سورة التوبة، الآية: «٤٠».

إنّ الله معنا﴾[1]. كان هذا ـ أيضًا ـ حقًا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الإطلاع والنصر والتأييد.

ثم قال: فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع: يقتضى في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر. فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها، وإن امتاز كل موضع بخاصية فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب ـ عزّ وجلّ ـ مختلطة بالخلق حتى يقال قد صرفت عن ظاهرها ا. هـ.

ويدل على أنه ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب ـ عزّ وجلّ ـ مختلطة بالخلق أن الله ـ تعالى ـ ذكرها في آية المجادلة بين ذكر عموم علمه في أول الآية وآخرها فقال: ﴿**ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابِعُهُم ولا خمسةٍ إلا هو سادِسُهُم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أيَن ما كانُوا ثم ينبئهم بما عَمِلُوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم**﴾[2].

فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعيّة علمه بعباده، وأنه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم لا أنه ـ سبحانه ـ مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض.

أما في آية الحديد، فقد ذكرها الله ـ تعالى ـ مسبوقة بذكر استوائه على عرشه وعموم علمه متلوة ببيان أنه بصير بما يعمل العباد فقال: ﴿**هو الذي خلق السّموات والأرض في سِتّةِ أيامٍ ثم استوى على العرشِ يعلم ما يَلِجُ في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم**

---

(١) كان هذا معنى قول السلف إنه معهم بعلمه لأنه إذا كان معلومًا أن الله تعالى معنا مع علوه لم يبق إلا أن يكون مقتضى هذه المعية أنه تعالى عالم بنا مطلع شهيد مهيمن لا أنه معنا بذاته في الأرض.

(٢) سورة المجادلة، الآية: «٧».

أين ما كنتم والله بما تعملون بصير﴾[1].

فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده وبصره بأعمالهم مع علوه عليهم واستوائه على عرشه لا أنه ـ سبحانه ـ مختلط بهم ولا أنه معهم في الأرض وإلا لكان آخر الآية مناقضًا لأولها الدّالّ على علوه واستوائه على عرشه.

فإذا تبين ذلك علمنا أن متقضى كونه ـ تعالى ـ مع عباده أنه يعلم أحوالهم، ويسمع أقوالهم، ويرى أفعالهم، ويدبّر شئونهم، فيحيى، ويُميت، ويغني، ويُفقر، ويُؤتى الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء، إلى غير ذلك مما تقتضيه ربوبيته وكمال سلطانه لا يحجبه عن خلقه شيء، ومن كان هذا شأنه فهو مع خلقه حقيقة، ولو كان فوقهم على عرشه حقيقة[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص١٤٢جـ٣ من مجموع الفتاوي لابن قاسم في فصل الكلام على المعية قال: «وكل هذا الكلام الذي ذكره الله ـ سبحانه ـ من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف ولكن يصان عن الظنون الكاذبة». ا. هـ.

وقال في الفتوى الحموية ص١٠٢، ١٠٣ جـ٥ من المجموع المذكور: وجِمَاع الأمر في ذلك أن الكتاب والسنة يحصل منها كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في أسماء الله وآياته.

ولا يحسب الحاسب أن شيئًا من ذلك يناقض بعضه بعضًا البتة مثل **أن يقول القائل**: مافي الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: ﴿**وهو معكم**﴾. وقوله صلى الله عليه وسلم: «**إذا**

(١) سورة الحديد، الآية: «٤».

(٢) وقد سبق أن المعية في اللغة العربية لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان.

قام أحدكم إلى الصلاة فإنّ الله قبل وجهه» ونحو ذلك فإن هذا غلط.

وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير﴾[1].

فأخبر أنه فوق العرش، يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا كما قال النبي، صلى الله عليه وسلم، في حديث الأوعال: «والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه». ا.هـ.

واعلم أن تفسير المعية بظاهرها على الحقيقة اللائقة بالله ـ تعالى ـ لا يناقض ما ثبت من علو الله تعالى بذاته على عرشه وذلك من وجوه ثلاثة:

الأول: أن الله ـ تعالى ـ جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المنزه عن التناقض وما جمع الله بينهما في كتابه فلا تناقض بينهما.

وكل شيء في القرآن تظن فيه التناقض فيما يبدو لك فتدبّره حتى يتبين لك، لقوله تعالى: ﴿أفلا يَتَدبَّرُون القرآن ولو كان من عند غير الله لوَجَدُوا فيه اختلافًا كثيراً﴾[2]. فإن لم يتبين لك فعليك بطريق الراسخين في العلم الذين يقولون: ﴿آمنّا به كلٌّ من عند رَبِّنَا﴾[3]. وكل الأمر إلى منزله الذي يعلمه، وأعلم أن القصور في علمك، أوفى فهمك وأن القرآن لا تناقض فيه.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام في قوله فيما سبق: «كما جمع الله بينهما».

---

(١) سورة الحديد، الآية: «٤».

(٢) سورة النساء، الآية: «٨٢».

(٣) سورة آل عمران، الآية: «٧».

وكذلك ابن القيم كما في مختصر الصواعق لابن الموصلي ص٤١٠ ط الإمام في سياق كلامه على المثال التاسع مما قيل إنه مجاز قال: «وقد أخبر الله أنه مع خلقه مع كونه مستويًا على عرشه، وقرن بين الأمرين كما قال تعالى: ـ وذكر آية سورة الحديد ـ ثم قال فأخبر أنه خلق السموات والأرض، وأنه استوى على عرشه وأنه مع خلقه يبصر أعمالهم من فوق عرشه كما في حديث الأوعال: «والله فوق العرش يرى ما أنتم عليه» فعلوه لا يناقض معيته، ومعيته لا تبطل علوه بل كلاهما حقٌّ». ا. هـ.

الوجه الثاني: أن حقيقة معنى المعية لا يناقض العلو فالاجتماع بينهما ممكن في حق المخلوق فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا. ولا يعد ذلك تناقضا ولا يفهم منه أحد أن القمر نزل في الأرض فإذا كان هذا ممكنا في حق المخلوق ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه من باب أولى، وذلك لأن حقيقة المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص١٠٣ المجلد الخامس من مجموع الفتاوي لابن قاسم حيث قال: وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا اطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا أو والنجم معنا ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة. أ. هـ.

وصدق ـ رحمه الله تعالى ـ فإن من كان عالمًا بك مُطَّلعًا عليك، مهيمنًا عليك، يسمع ما تقول، ويرى ما تفعل، ويدبر جميع أمورك، فهو معك حقيقة، وإن كان فوق عرشه حقيقة، لأن المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

الوجه الثالث: أنه لو فرض امتناع اجتماع المعية والعلو في حق

المخلوق لم يلزم أن يكون ذلك ممتنعاً في حقّ الخالق الذي جمع لنفسه بينهما لأن الله تعالى لا يماثله شيء من مخلوقاته كما قال تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾[1].

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص**١٤٣** جـ**٣** من مجموع الفتاوي حيث قال: وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته فإنه ـ سبحانه ـ ليس كمثله شيء في جميع نعوته وهو علي في دنوه قريب في علوه. ا. هـ.

(تتمـــة) انقسم الناس في معيّة الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يقـولون: إن معيّة الله تعالى لخلقه مقتضاها العلم والإحاطة في المعية العامة ومع النصر والتأييد في المعية الخاصة مع ثبوت علوه بذاته واستوائه على عرشه.

وهؤلاء هم السلف ومذهبهم هو الحق كما سبق تقريره.

القسم الثاني: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع نفي علوه واستوائه على عرشه.

وهؤلاء هم الحلولية من قدمـاء الجهمية وغـيرهم، ومذهبهم باطل منكر، أجمع السلف على بطلانه وإنكاره كما سبق.

القسم الثالث: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض مع ثبوت علوه فوق عرشه. ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ص**٢٢٩** جـ**٥** من مجموع الفتاوي.

وقد زعم هؤلاء أنهم أخذُوا بظاهر النصوص في المعية والعلو. وكذبوا في ذلك فضلوا، فإن نصوص المعية لا تقتضي ما ادعوه من الحلول، لأنه باطل ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله باطًلا.

(تنبيه) اعلم أن تفسير السّلف لمعية الله تعالى لخلقه بأنه معهم بعلمه

---

(١) سورة الشورى، الآية: «١١».

لا يقتضي الاقتصار على العلم بل المعية تقتضي أيضًا إحاطته بهم سمعًا وبصرًا وقدرة وتدبيرًا ونحو ذلك من معاني ربوبيته.

(تنبيه آخر) أشرت فيما سبق إلى أن علو الله تعالى ثابت بالكتاب، والسُّنة والعقل، والفطرة، والإجماع.

أما الكتاب فقد تنوعت دلالته على ذلك:

فتارة بلفظ العلوّ، والفوقيّة، والاستواء على العرش، وكونه في السماء كقوله تعالى: **﴿وهو العليّ العظيم﴾**[1]. **﴿وهوالقاهِرُ فوق عباده﴾**[2]. **﴿الرحمن على العرش استوى﴾**[3]. **﴿أأمنتم من في السّماء أن يَخْسِفُ بكم الأرض﴾**[4].

وتارة بلفظ صعود الأشياء، وعروجها، ورفعها إليه، كقوله: **﴿إليه يَصْعَدُ الكَلَم الطّيّب﴾**[5]. **﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾**[6]. **﴿إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إليّ﴾**[7].

وتارة بلفظ نزول الأشياء منه ونحو ذلك كقوله تعالى: **﴿قل نزّلَه روح القُدْس من ربك﴾**[8]. **﴿يدبر الأمر من السماء إلى الأرض﴾**[9].

وأمَا السنة فقد دلّت عليه بأنواعها القولية، والفعلية، والإقرارية، في أحاديث كثيرة، تبلغ حدّ التّواتر، وعلى وجوه متنوعة، كقوله، صلى الله عليه وسلم، في سجوده: «**سُبْحَان رَبِّي الأعْلى**». وقوله: «**إنّ الله لما قضى**

(١) سورة البقرة، الآية: «٥٥».
(٢) سورة الأنعام، الآية: «١٨».
(٣) سورة طه، الآية: «٥».
(٤) سورة الملك، الآية: «١٦».
(٥) سورة فاطر، الآية: «١٠».
(٦) سورة المعارج، الآية: «٤».
(٧) سورة آل عمران، الآية: «٥٥».
(٨) سورة النحل، الآية: «١٠٢».
(٩) سورة السجدة، الآية: «٥».

الخلق كتب عنده فوق عرشه إنّ رحمتي سَبَقْت غَضَبِي». وقوله: «**ألا تَأْمَنُوني وأنَا أمِينْ من في السماء**». وثبت عنه أنه رفع يديه وهو على المنبر يوم الجمعة يقول: (**اللهم أغثنا**). وأنه رفع يده إلى السماء وهو يخطب الناس يوم عرفة حين قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال: (**اللهم أشهد**). وأنه قال للجارية: (**أين الله**) قالت: في السماء فأقرها وقال لسيدها: (**أعتقها فإنها مُؤمِنة**).

وأمّا العقل فقد دلّ على وجوب صفة الكمال لله تعالى وتنزيهه عن النقص. والعلو صفة كمال والسفل نقص، فوجب لله تعالى صفة العلو وتنزيهه عن ضدّه.

وأما الفطرة: فقد دلت على علو الله تعالى دلالة ضرورية فطرية فما من داع أو خائف فزع إلى ربه تعالى إلا وجد في قلبه ضرورة الاتجاه نحو العلو لا يلتفت عن ذلك يُمْنَةً ولا يُسْرَةً.

واسأل المصلين، يقول الواحد منهم في سجوده: «سبحان ربي الأعلى» أين تتجه قلوبهم حينذاك؟.

وأما الإجماع فقد أجمع الصّحابة والتّابعون والأئمة على أن الله تعالى فوق سماواته مستو على عرشه؛ وكلامهم مشهور في ذلك نصًّا وظاهرًا، قال الأوزاعي: «كنّا والتابعون مُتَوافِرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما جاءت به السنة من الصفات» وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم ومحال أن يقع في ذلك خلاف وقد تطابقت عليه هذه الأدلة العظيمة التي لا يخالفها إلا مكابر طمس على قلبه واجتالته الشياطين عن فطرته نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

فعلو الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء وأظهرها دليلاً وأحق الأشياء وأثبتها واقعًا.

(**تنبيه ثالث**) اعلم أيها القارىء الكريم، أنه صدر مني كتابة لبعض

الطلبة تتضمن ما قلته في بعض المجالس في معية الله تعالى لخلقه ذكرت فيها: أن عقيدتنا أن لله تعالى معية حقيقية ذاتية تليق به، وتقتضي إحاطته بكل شيء علماً، وقدرة، وسمعًا، وبصرًا، وسلطانًا، وتدبيرًا، وأنه سبحانه منزه أن يكون مختلطًا بالخلق أو حالا في أمكنتهم بل هو العلي بذاته وصفاته وعلوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها وانه مستو على عرشه كما يليق بجلاله وأن ذلك لا ينافي معيته لأنه تعالى: **﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾**[1].

وأردت بقولى «ذاتية» توكيد حقيقة معيته تبارك وتعالى.

وما أردت أنه مع خلقه سبحانه في الأرض، كيف وقد قلت في نفس هذه الكتابة كما ترى إنه ـ سبحانه ـ منزّه أن يكون مختلطًا بالخلق أو حالاً في أمكنتهم وأنه العلي بذاته وصفاته وأن علوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها وقلت فيها أيضًا ما نصه بالحرف الواحد:

«ونرى أن من زعم أن الله بذاته في كلّ مكان فهو كافر أو ضال إن اعتقده وكاذب إن نسبه إلى غيره من سلف الأمة أو أئمتها» ا. هـ.

ولا يمكن لعاقل عرف الله وقدره حق قدره أن يقول إن الله مع خلقه في الأرض ومازلت ولا أزال أنكر هذا القول في كل مجلس من مجالسي جرى فيه ذكره. وأسأل الله تعالى أن يثبتني وإخواني المسلمين بالقولِ الثّابتِ في الحياةِ الدنيا وفي الآخرة.

هذا وقد كتبت بعد ذلك مقالاً نشر في مجلة (الدّعوة)[2] التي تصدر في الرياض نشر يوم الإثنين الرابع من شهر محرم سنة ١٤٠٤هـ برقم **٩١١** قرّرت فيه ما قرّره شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى من أن معية الله تعالى لخلقه حق على حقيقتها، وأن ذلك لا يقتضى الحلول والاختلاط

---

(١) سورة الشورى، الآية: «١١».

(٢) انظر نص المقال ص

بالخلق فضلاً عن أن يستلزمه ورأيت من الواجب إستبعاد كلمة «ذاتية».
وبينت أوجه الجمع بين علو الله تعالى وحقيقة المعية.

واعلم أنّ كلّ كلمة تستلزم كون الله تعالى في الأرض أو اختلاطه بمخلوقاته، أو نفي علوه، أو نفي استوائه على عرشه، أو غير ذلك مما لا يليق به تعالى فإنها كلمة باطلة، يجب إنكارها على قائلها كائنًا من كان وبأى لفظ كانت.

وكل كلام يوهم ـ ولو عند بعض الناس ـ مالا يليق بالله تعالى فإن الواجب تجنبه لئلا يظن بالله تعالى ظن السوء لكن ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فالواجب إثباته وبيان بطلان وهم من توهم فيه مالا يليق بالله ـ عز وجل ـ.

* **المثالان السابع والثامن**، قوله تعالى: ﴿**ونحن أقرب إليه من حبل الوريد**﴾[1]. وقوله: ﴿**ونحن أقرب إليه منكم**﴾[2]. حيث فسر القرب فيهما بقرب الملائكة.

والجواب: أن تفسير القرب فيهما بقرب الملائكة ليس صرفاً للكلام عن ظاهره لمن تدبره.

أمّا الآية الأولى فإنّ القربَ مُقيّد فيها بما يدلّ على ذلك، حيث قال: ﴿**ونحن أقربُ إليه من حَبْلِ الوَرِيدِ إذ يتلقى المُتَلقِّيَانِ عن اليَمين وعن الشّمال قعيد ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد**﴾[3]. ففي قوله: ﴿**إذ يَتَلَقّى**﴾ دليل على أن المراد به قرب الملكين المُتَلَقِّيين.

وأمـا الآية الثانية: فإن القربَ فيها مُقيّد بحال الاحتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة، لقوله تعالى: ﴿**حتّى إذا جاء أحدكم**

(١) سورة ق، الآية: «١٦».
(٢) سورة الواقعة، الآية: «٨٥».
(٣) سورة ق، الآيات: «١٦ ـ ١٨».

الموت توفّته رُسُلنا وهُمْ لا يُفَرِّطُونَ﴾[1] . ثم إنّ في قوله: **﴿ولكن لا تُبْصِرُونَ﴾**[2] . دليلاً بيّنًا على أنهم الملائكة، إذ يدلّ على أن هذا القريب في نفس المكان ولكن لا نبصره، وهذا يعيّن أن يكون المراد قرب الملائكة لاستحالة ذلك في حقّ - الله تعالى -.

بقي أن يقال فلماذا أضاف الله القرب إليه، وهل جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة؟

فالجواب: أضاف الله تعالى قرب ملائكته إليه، لأن قربهم بأمره، وهم جنوده ورسله.

وقد جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة، كقوله تعالى: **﴿فإذا قَرَأْناه فاتَّبِع قُرْآنه﴾**[3] . فإنّ المراد به قراءة جبريل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم، مع أن الله تعالى أضاف القراءة إليه، لكن لما كان جبريل يقرؤه على النبي صلى الله عليه وسلم بأمر الله تعالى صحت إضافة القراءة إليه تعالى. وكذلك جاء في قوله تعالى: **﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البُشْرَى يُجَادِلُنا في قومِ لوطٍ﴾**[4] . وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى.

* **المثالان التاسع والعاشر**: قوله تعالى عن سفينة نوح: **﴿تَجْرِى بأَعْيُنِنَا﴾**[5]. وقوله لموسى: **﴿ولِتُصْنَع على عَيْني﴾**[6].

والجواب: أنّ المعنى في هاتين الآيتين علَى ظاهر الكلام وحقيقته، لكن ما ظاهر الكلام وحقيقته هنا؟

---

(١) سورة الأنعام، الآية: «٦١».

(٢) سورة الواقعة، الآية: «٨٥».

(٣) سورة القيامة، الآية: «١٨».

(٤) سورة هود، الآية: «٧٤».

(٥) سورة القمر، الآية: «١٤».

(٦) سورة طـه، الآية: «٣٩».

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أنّ السفينة تجرى في عين الله؛ أو أن موسى، عليه الصلاة والسلام يربى فوق عين الله تعالى؟!!.

أو يُقـال: إنّ ظاهـرة أن السفينـة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلؤه بها.

ولا ريب أن القول الأول باطل من وجهين:

الأول: أنـه لا يقتضيه الكـلام بمقتضى الخطاب العربي والقرآن الكريم إنما نزل بلغة العرب قال الله تعالى: ﴿**إنّا أنزلناه قُرآنا عربيًّا لعلّكم تَعْقِلُون**﴾[1]. وقال تعالى: ﴿**نَزَل به الرُّوحُ الأمينُ على قَلْبك لتكُون من المُنْـذِرين بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ**﴾[2]. ولا أحد يفهم من قول القائل: فلان يسير بعيني أن المعنى أنه يسير داخل عينه ولا من قوله القائل: فلان تّخرج على عيني أن تخرجه كان وهو راكب على عينه ولو إدعى مدع أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب لضحك منه السفهاء فضلاً عن العقلاء.

الثاني: أن هذا ممتنع غاية الإمتناع ولا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره أن يفهمه في حق الله تعالى لأن الله تعالى مستو على عرشه بائن من خلقـه لا يحل فيه شيء من مخلوقـاته ولا هو حال في شيء من مخلوقاته ـ سبحانه وتعالى ـ عن ذلك علوًّا كبيرًا.

فإذا تبـين بطلان هذا من الناحية اللفظية والمعنوية تعين أن يكون ظاهر الكلام هو القول الثاني أن السفينة تجرى وعين الله ترعاها وتكلؤها وكذلك تربية موسى تكون على عين الله يرعاه ويكلؤها بها. وهذا معنى قول بعض السلف بمرأى منى فإن الله تعالى إذا كان يكلؤه بعينه لزم من

---

(١) سورة يوسف، الآية: «٢».

(٢) سورة الشعراء، الآيات: «١٩٣ ـ ١٩٥».

ذلك أن يراه ولازم المعنى الصحيح جزء منه كما هو معلوم من دلالة اللفظ حيث تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام.

* **المثال الحادي عشر:** قوله تعالى في الحديث القدسي: **(وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه)**.

والجواب: أن هذا الحديث صحيح رواه البخاري في باب التواضع الثامن والثلاثين من كتاب الرقاق.

وقد أخذ السلف أهل السنة والجماعة بظاهر الحديث وأجروه على حقيقته.

ولكن ما ظاهر هذا الحديث؟

هل يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يكون سمع الولي وبصره ويده ورجله؟

أو يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يسدد الولي في سمعه وبصره ويده ورجله بحيث يكون إدراكه وعمله لله وبالله وفي الله؟

ولا ريب أن القول الأول ليس ظاهر الكلام، بل ولا يقتضيه الكلام لمن تدبر الحديث فإن في الحديث ما يمنعه من وجهين:

الوجه الأول: أن الله تعالى قال: **«وما يزال عبدِي يتقرّب إليّ بالنّوافل حتى أحبه وقال: ولئن سألني لأعطِيَنّه ولئن استعاذني لأعِيذَنّه»**. فأثبت عبدًا ومعبودًا ومتقربًا ومتقربا إليه، ومحبًا ومحبوبًا، وسائلًا ومسئوًلا، ومُعْطيًا ومعطى، ومستعيذًا ومستعاذًا به، ومعيذًا ومعاذًا. فسياق الحديث يدل على إثنين متباينين كل واحد منهما غير الآخر وهذا يمنع أن يكون أحدهما وصفا في الآخر أو جزءا من أجزائه.

الوجـه الثاني: أن سمع الوليّ وبصره ويده ورجله كلها أوصاف أو أجزاء في مخلوق حادث بعد أن لم يكن ولا يمكن لأى عاقل أن يفهم أن الخالق الأول الذي ليس قبله شيء يكون سمعًا وبصرًا ويدًا ورجلاً لمخلوق بل إن هذا المعنى تشمئز منه النفس أن تتصوره ويحسر اللسان أن ينطق به ولو على سبيل الفرض والتقدير فكيف يسوغ أن يقال إنه ظاهر الحديث القـدسي وأنـه قد صرف عن هذا الـظاهر سبحانك اللهم وبحمدك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

وإذا تبين بطلان القول الأول وامتناعه تعين القول الثاني وهو أن الله تعالى يسدد هذا الولي في سمعه وبصره وعمله بحيث يكون إدراكه بسمعه وبصره وعمله بيده ورجله كله لله تعالى إخلاصًا وبالله تعالى إستعانة وفي الله تعالى شرعاً واتباعًا فيتم له بذلك كمال الإخلاص والاستعانة والمتابعة وهذا غاية التوفيق وهذا ما فسره به السلف وهو تفسير مطابق لظاهر اللفظ موافق لحقيقته متعين بسياقه وليس فيه تأويل ولا صرف للكلام عن ظاهره ولله الحمد والمنّة.

* **المثال الثاني عشر**: قوله، صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال: «**من تَقرّب مني شبراً تقربت منه ذراعًا ومن تقرب مني ذراعًا تقربت منه باعًا ومن أتاني يمشي أتيته هرولة**».

وهذا الحديث صحيح رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء من حديث أبى ذر رضي الله عنه وروى نحوه من حديث أبي هريرة أيضاً وكذلك روى البخاري نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب التوحيد الباب الخامس عشر.

وهذا الحديث كغيره من النّصوص الدّالة على قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى وأنه ـ سبحانه ـ فعال لما يُريد كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة

مثل قوله تعالى: ﴿**وإذَا سأَلَك عِبَادِي عنِّي فإنِّي قريبٌ أُجيبُ دعوةَ الدّاع إذَا دعانِ**﴾[1]. وقوله: ﴿**وجاء ربك والملك صفًا صفًّا**﴾[2]. وقوله: ﴿**هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك**﴾[3]. وقوله: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾[4]. وقوله صلى الله عليه وسلم: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر**». وقوله صلى الله عليه وسلم: «**ما تصدق أحد بصدقة من طيب ـ ولا يقبل الله إلا الطيب ـ إلا أخذها الرحمن بيمينه**». إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به تعالى.

فقوله في هذا الحديث: تقربت منه وأتيته هرولة من هذا الباب.

والسّلف «أهل السنة والجماعة» يجرون هذه النصوص على ظاهرها وحقيقة معناها اللائق بالله عز وجل من غير تكييف ولا تمثيل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول ص٤٦٦ جـ٥ من مجموع الفتاوي: وأما دنوه نفسه وتقرّبه من بعض عباده فهذا يثبته من يثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة ونزوله واستواءه على العرش وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث والنقل عنهم بذلك متواتر ا. هـ.

فأيّ مانع يمنع من القول بأنه يقرب من عبده كيف يشاء مع علوه؟

وأيّ مانع يمنع من إتيانه كيف يشاء بدون تكييف ولا تمثيل؟

وهل هذا إلا من كماله أن يكون فعالاً لما يريد على الوجه الذي يليق به؟

---

(١) سورة البقرة، الآية: «١٨٦».

(٢) سورة الفجر، الآية: «٢٢».

(٣) سورة الأنعام، الآية: «١٥٨».

(٤) سورة طـه، الآية: «٥».

وذهب بعض الناس إلى أن قوله تعالى في هذا الحديث القدسي: «**أتيته هرولة**». يراد به سرعة قبول الله تعالى وإقباله على عبده المتقرب إليه المتوجه بقلبه وجوارحه وأن مجازاة الله للعامل له أكمل من عمل العامل. وعلل ما ذهب إليه بأن الله تعالى قال في الحديث: «**ومن أتاني يمشي**» ومن المعلوم أن المتقرب إلى الله ـ عزّ وجلّ ـ الطّالب للوصول إليه لا يتقرّب، ويطلب الوصول إلى الله تعالى بالمشي فقط بل تارة يكون بالمشي كالسير إلى المساجد ومشاعر الحج والجهاد في سبيل الله ونحوها وتارة بالركوع والسجود ونحوهما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد بل قد يكون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه والعبد مضطجع على جنبه كما قال الله تعالى: ﴿**الذين يَذْكُرُون الله قيامًا وقعودًا وعلى جُنُوبهم**﴾[1]. وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين: «**صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جَنْب**».

قال فإذا كان كذلك صار المراد بالحديث بيان مجازاة الله تعالى العبد على عمله وأن من صدق في الإقبال على ربه وإن كان بطيئًا جازاه الله تعالى بأكمل من عمله وأفضل. وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية المفهومة من سياقه.

وإذا كان هذا ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية، لم يكن تفسيره به خروجًا به عن ظاهره ولا تأويلاً كتأويل أهل التعطيل فلا يكون حجة لهم على أهل السنة ولله الحمد.

وما ذهب إليه هذا القائل له حظ من النظر لكن القول الأول أظهر وأسلم وأليق بمذهب السلف.

ويجاب عما جعله قرينة من كون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه لا يختص بالمشي بأن الحديث خرج مخرج المثال لا الحصر فيكون المعنى

(١) سورة آل عمران، الآية: «١٩١».

من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي لتوقفها عليه بكونه وسيلة لها كالمشي إلى المساجد للصلاة أو من ماهيتها كالطواف والسعي. والله تعالى أعلم.

* **المثال الثالث عشر**: قوله تعالى: ﴿**أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خلقنا لهم مِمَّا عَمِلت أيدينا أَنْعَامًا**﴾[1].

والجواب: أن يقال ما هو ظاهر هذه الآية وحقيقتها حتى يقال إنها صرفت عنه؟

هل يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام بيده كما خلق آدم بيده؟

أو يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها لم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها معروف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم.

أما القول الأول فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين:

أحدهما: أن اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللّسان العربي الذي نزل به القرآن ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم**﴾[2] وقوله: ﴿**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**﴾[3]. وقوله: ﴿**ذلك بما قدمت أيديكم**﴾[4]. فإن المراد ما كسبه الإنسان نفسه وما قدمه وإن عمله بغير يده بخلاف ما إذا قال عملته بيدى كما في قوله تعالى: ﴿**فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله**﴾[5]. فإنه يدلّ على

---

(١) سورة يس، الآية: «٧١».

(٢) سورة الشورى، الآية: «٣٠».

(٣) سورة الروم، الآية: «٤١»..

(٤) سورة آل عمران، الآية: «١٨٢».

(٥) سورة البقرة، الآية: «٧٩».

مباشرة الشيء باليد.

الثاني: أنه لو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده لكان لفظ الآية خلقنا لهم بأيدينا أنعاما كما قال الله تعالى في آدم: **﴿ما منعك أن تَسْجُدَ لما خلقت بيدي﴾**[1]. لأن القرآن نزل بالبيان لا بالتعمية لقوله تعالى: **﴿ونزلنا عليك الكتاب تِبْيَانًا لكلّ شيء﴾**[2].

وإذا ظهر بطلان القول الأول تعين أن يكون الصواب هو القول الثاني وهو أن ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها ولم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية بخلاف ما إذا أضيف إلى النفس وعدي بالباء إلى اليد فتنبه للفرق فإن التنبه للفروق بين المتشابهات من أجود أنواع العلم وبه يزول كثير من الإشكالات.

* **المثال الرابع عشر**: قوله تعالى: **﴿إن الذين يُبايِعُونك إنّما يُبَايِعُونَ الله يد الله فوق أيْدِيهم﴾**[3].

والجواب: أن يقال: هذه الآية تضمنت جملتين:

الجملة الأولى: قوله تعالى: **﴿إنّ الذين يُبَايعُونَكَ إنما يُبَايعُون الله﴾**.

وقد أخذ السلف «أهل السنة» بظاهرها وحقيقتها، وهي صريحة في أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يبايعون النبي صلى الله عليه وسلم نفسه كما في قوله تعالى: **﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يُبَايِعُونك تحت الشَّجرة﴾**[4]

ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى: **﴿إنّما يُبَايِعون الله﴾**. أنهم

---

(١) سورة ص، الآية: «٧٥».

(٢) سورة النحل، الآية: «٨٩».

(٣) سورة الفتح، الآية: «١٠».

(٤) سورة الفتح، الآية: «١٨».

يبايعون الله نفسه ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ لمنافاته لأول الآية والواقع واستحالته في حقّ الله تعالى.

وإنما جعل الله تعالى مبايعة الرسول، صلى الله عليه وسلم، مبايعة له لأنه رسوله قد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى ومبايعة الرسول على الجهاد في سبيل من أرسله مبايعة لمن أرسله لأنه رسوله المبلغ عنه كما أن طاعة الرسول طاعة لمن أرسله لقوله تعالى: ﴿من يُطِع الرّسُول فقد أَطَاعَ الله﴾[1].

وفي إضافة مبايعتهم الرسول، صلى الله عليه وسلم، إلى الله تعالى من تشريف النبي صلى الله عليه وسلم وتأييده وتوكيد هذه المبايعة وعظمها ورفع شأن المبايعين ماهو ظاهر لا يخفى على أحد.

الجملة الثانية: قوله تعالى: ﴿يدُ الله فوق أَيْدِيهم﴾[2]. وهذه أيضاً على ظاهرها وحقيقتها فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين لأن يده من صفاته وهو سبحانه فوقهم على عرشه فكانت يده فوق أيديهم. وهذا ظاهر اللفظ وحقيقته وهو لتوكيد كون مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم مبايعة له عز وجل ولا يلزم منها أن تكون يد الله جل وعلا مباشرة لأيديهم ألا ترى أنه يقال: السماء فوقنا مع أنها مباينة لنا بعيدة عنا. فيد الله عز وجل فوق أيدي المبايعين لرسوله صلى الله عليه وسلم مع مباينته تعالى لخلقه وعلوه عليهم.

ولا يمكن لأحد أن يفهم أن المراد بقوله: ﴿يد الله فوق أيديهم﴾ يد النبي، صلى الله عليه وسلم، ولا أن يدعى أن ذلك ظاهر اللفظ لأن الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه، ووصفها بأنها فوق أيديهم. ويد النبي، صلى الله عليه وسلم، عند مبايعة الصحابة لم تكن فوق أيديهم، بل كان يبسطها

---

(١) سورة النساء، الآية: «٨٠».

(٢) سورة الفتح، الآية: «١٠».

إليهم، فيمسك بأيديهم كالمصافح لهم، فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم.

* **المثال الخامس عشر:** قوله تعالى في الحديث القدسي: «**يابن آدم مرضت فلم تعدني**». الحديث.

وهذا الحديث رواه مسلم في باب فضل عيادة المريض من كتاب البر والصلة والآداب رقم ٤٣ ص١٩٩٠ ترتيب محمد فؤاد عبدالباقي رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله تعالى يقول يوم القيامة: يابن آدم مرضت فلم تعدني، قال يارب: كيف أعودك وأنت رب العالمين؟! قال: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟!، يابن آدم استطعمتك فلم تطعمني، قال يارب: وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟! قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، يابن آدم استسقيتك فلم تسقني، قال يارب: كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي**».

والجواب: أن السّلف أخذوا بهذا الحديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم وإنما فسروه بما فسره به المتكلم به فقوله تعالى في الحديث القدسي: «**مرضت واستطعمتك واستسقيتك**» بينه الله تعالى بنفسه حيث قال: «**أما علمت أن عبدي فلانًا مرض وأنه استطعمك عبدي فلان. واستسقاك عبدي فلان**» وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله واستطعام عبد من عباد الله واستسقاء عبد من عباد الله والذي فسره بذلك هو الله المتكلم به وهو أعلم بمراده فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله والاستطعام المضاف إليه والاستسقاء المضاف إليه، بمرض العبد واستطعامه واستسقائه لم يكن في ذلك صرف للكلام عن

ظاهره لأن ذلك تفسير المتكلم به فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداء. وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحثّ كقوله تعالى: ﴿من ذا الذي يُقْرِضُ الله﴾[1].

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإنما يحرفونها بشبه باطلة هم فيها متناقضون مضطربون. إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لبينه الله تعالى ورسوله ولو كان ظاهرها ممتنعًا على الله - كما زعموا - لبينه الله ورسوله كما في هذا الحديث. ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعا على الله لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يحصى إلا بكلفة وهذا من أكبر المحال.

ولنكتف بهذا القدر من الأمثلة لتكون نبراسًا لغيرها، وإلا فالقاعدة عند أهل السنة والجماعة معروفة وهي إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

وقد تقدّم الكلام على هذا مستوفى في قواعد نصوص الصّفات والحمد لله رب العالمين.

---

(1) سورة البقرة، الآية: «٢٤٥».

الخاتمــة

إذا قال قائل: قد عرفنا بطلان مذهب أهل التأويل في باب الصّفات ومن المعلوم أن الأشـاعرة من أهل التأويل لأكثر الصفات فكيف يكون مذهبهم باطلاً وقد قيل إنهم يمثلون اليوم خمسة وتسعين بالمائة من المسلمين؟!.

وكيف يكون باطلاً وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري؟

وكيف يكون باطلاً وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم؟

قلنا الجواب عن السؤال الأول: أننا لا نسلّم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين، فإن هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق الإحصاء الدقيق.

ثم لو سلمنا أنهم بهذا القدر أو أكثر فإنه لا يقتضى عصمتهم من الخطأ لأن العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر.

ثم نقول إن إجماع المسلمين قديماً ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التأويل فإن السّلف الصّالح من صدر هذه الأمة «وهم الصحابة» الذين هم خير القـرون والتـابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم كانوا مجمعـين على إثبـات ما أثبتـه الله لنفسـه أو أثبتـه له رسوله من الأسماء والصفات وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

وهم خير القرون بنص الرسول، صلى الله عليه وسلم، وإجماعُهم حجّةٌ ملزمةٌ، لأنه مقتضى الكتاب والسنة وقد سبق نقل الإجماع عنهم في القاعدة الرابعة من قواعد نصوص الصّفات.

والجواب عن السؤال الثاني: أن أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمة المسلمين لا يدعون لأنفسهم العصمة من الخطأ، بل لم ينالوا الإمامة في الدِّين إلا حين عرفوا قدر أنفسهم ونزلوها منزلتها وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسنة ما استحقوا به أن يكونوا أئمة قال الله تعالى: ﴿**وجعلنا منهم أئِمّـة يَهْدُونَ بأمْرنا لَمّا صبروا وكانوا بآياتنا يُوقِنُون**﴾[1]. وقال عن إبراهيم: ﴿**إنّ إبراهيمَ كان أمة قانتًا لله حنيفا ولم يك من المشركين شاكرًا لأنْعُمِهِ اجتَباهُ وهدَاه إلى صراطٍ مستقيم**﴾[2].

ثم إن هؤلاء المتأخرين الذين ينتسبون إليه لم يقتدوا به الاقتداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه وذلك أن أبا الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة:

المرحلة الأولى ـ مرحلة الاعتزال: اعتنق مذهب المعتزلة أربعين عامًا يقررّه ويناظر عليه ثم رجع عنه وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم[3].

المرحلة الثانية: مرحلة بين الاعتزال المحض والسنة المحضة سلك فيها طريق أبي محمد عبدالله ابن سعيد بن كلاب[4]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ص٤٧١ من المجلد السادس عشر من مجموع الفتاوي لابن قاسم:

والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً ومن هؤلاء أصولاً عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة. ا. هـ.

المرحلة الثالثة: مرحلة إعتناق مذهب أهل السنة والحديث مقتدياً بالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كما قرره في كتابه: (الإبانة عن أصول الديانة) وهو من آخر كتبه أو آخرها.

(١) سورة السجدة، الآية: «٢٤».

(٢) سورة النحل، الآيتان: «١٢٠، ١٢١».

(٣) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٧٢ جـ٤.

(٤) مجموع الفتاوى ص٥٥٦ جـ٥.

قال في مقدمته:

(جاءنا ـ يعني النبي، صلى الله عليه وسلم، ـ بكتاب عزيز، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خَلْفِه، تنزيل من حكيم حميد، جمع فيه علم الأولين، وأكمل به الفرائض والدين، فهو صراط الله المستقيم، وحبله المتين، من تمسك به نجا، ومن خالفه ضل وغوى وفي الجهل تردى وحث الله في كتابه على التمسك بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. فقال عز وجل: ﴿**وما آتاكم الرّسول فخذوه وما نهاكم عنه فانْتَهوا**﴾[1]. إلى أن قال: فأمرهم بطاعة رسوله كما أمرهم بطاعته ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه، صلى الله عليه وسلم، كما أمرهم بالعمل بكتابه، فنبذ كثير ممن غلبت شقوتهم، واستحوذ عليهم الشيطان، سنن نبي الله صلى الله عليه وسلم وراء ظهورهم، وعدلوا إلى أسلاف لهم قلدوهم بدينهم ودانوا بديانتهم، وأبطلوا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفضوها وأنكروها وجحدوها افتراء منهم على الله قد ضلّوا وما كانوا مهتدين.

ثم ذكر ـ رحمه الله ـ أصولاً من أصول المبتدعة، وأشار إلى بطلانها ثم قال:

فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة، والجهمية، والحرورية، والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟.

قيل له قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا ـ عز وجل ـ وبسنة نبينا، صلى الله عليه وسلم، وما روى عن الصحابة، والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل ـ نضر الله وجهه ورفع درجته،

(١) سورة الحشر، الآية: «٧».

وأجزل مثوبته ـ قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل» ثم أثنى عليه بما أظهر الله على يده من الحق وذكر ثبوت الصفات، ومسائل في القدر، والشفاعة، وبعض السّمعيات، وقرر ذلك بالأدلة النقليّة والعقليّة.

والمتـأخرون الذين ينتسبون إليه، أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتزموا طريق التأويل في عامة الصّفات، ولم يثبتوا إلا الصفات السبع المذكورة في هذا البيت:

حي عليم قدير والكـلام له   إرادة وكـذا السمـع والبصر

على خلاف بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها.

ولما ذكر شيخ الإسلام إبن تيمية ما قيل في شأن الأشعرية ص٣٥٩ من المجلد السادس من مجموع الفتاوي لابن قاسم قال:

ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية وأما من قال منهم بكتاب (الإبانة) الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يعد من أهل السنة وقال قبل ذلك في ص ٣١٠: وأما الأشعرية فعكس هؤلاء وقولهم يستلزم التعطيل، وأنه لا داخل العالم، ولا خارجه وكلامه معنى واحد، ومعنى آية الكرسي وآية الدَّين، والتوراة، والإنجيل واحد، وهذا معلوم الفساد بالضرورة ا. هـ.

وقال تلميذه ابن القيم في النونية ص٣١٢ من شرح الهراس ط الإمام:

واعـلم بأن طريقهم عكس الـ   طريق المستقيم لمن له عينـان

إلى أن قال:

فاعجب لعميان البصائر أبصروا   كون المقلّد صاحب الـبرهان

ورأو بالـتـقـليد أولى من سوا   ه بغـير ما بصر ولا برهـان

وعموا عن الوحيين إذ لم يفهموا   معناهما عجبا لذى الحرمـان

وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان ص ٣١٩ جـ٢ على تفسير آية استواء الله تعالى على عرشه التي في سورة الأعراف: «اعلم أنه غلط في هذا خلق لا يحصى كثرة من المتأخرين فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد مثلاً في الآيات القرآنية هو مشابهة صفات الحوادث وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعًا قال ولا يخفى على أدنى عاقل أن حقيقة معنى هذا القول أن الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله تعالى والقول فيه بما لا يليق به - جل وعلا -. والنبي صلى الله عليه وسلم الذي قيل له: ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم**﴾[1]. لم يبين حرفا واحداً من ذلك مع إجماع من يعتد به من العلماء على أنه، صلى الله عليه وسلم، لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه وأحرى في العقائد لاسيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين فزعموا أن الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق والنبي صلى الله عليه وسلم كتم أن ذلك الظاهر المتبادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ عنه وكل هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة سبحانك هذا بهتان عظيم ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال ومن أعظم الافتراء على الله - جل وعلا - ورسوله، صلى الله عليه وسلم.

والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصف وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث. قال: وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل

---

(١) سورة النحل، الآية: «٤٤».

عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صافته؟ لا والله لا ينكر ذلك إلا مكابر.

والجاهل المفترى الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله، لأنه كفر وتشبيه، إنما جر إليه ذلك تنجيس قلبه بقذر التشبيه بين الخالق والمخلوق، فأداه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله ـ جلّ وعلا ـ وعدم الإيمان بها مع أنه ـ جل وعلا ـ هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبّها أولاً، ومعطلا ثانيًا فارتكب مالا يليق بالله ابتداء وانتهاء ولو كان قلبه عارفًا بالله كما ينبغي، معظمًا لله كما ينبغي طاهرًا من أقذار التشبيه لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه أن وصف الله تعالى بالغ من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فيكون قلبه مستعدًا للإيمان بصفات الكمال، والجلال الثابتة لله في القرآن الكريم والسنة الصحيحة، مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾[1]. أ. هـ كلامه ـ رحمه الله.

والأشعري أبو الحسن ـ رحمه الله ـ كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة والحديث وهو إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل. ومذهب الإنسان ما قاله أخيرًا إذا صرح بحصر قوله فيه كما هي الحال في أبي الحسن كما يعلم من كلامه في الإبانة. وعلى هذا فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيرًا وهو التزام مذهب أهل الحديث والسنة، لأنه المذهب الصحيح الواجب الاتباع الذي التزم به أبو الحسن نفسه.

---

(١) سورة الشورى، الآية: «١١».

والجواب عن السؤال الثالث من وجهين:

الأول: أن الحق لا يوزن بالرجال، وإنما يوزن الرجال بالحقّ هذا هو الميزان الصحيح وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثر في قبول أقوالهم كما نقبل خبر العدل ونتوقف في خبر الفاسق لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال فإن الإنسان بشر يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته فقد يكون الرجل دينا وذا خلق ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضعف أو يكون قد نشأ على طريق معين أو مذهب معين لا يكاد يعرف غيره فيظن أن الصواب منحصر فيه ونحو ذلك.

الثاني: أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف وجدنا في هذه الطريق من هم أجل وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة.

وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة.

وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف.

ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعري قدم صدق في الإسلام والذب عنه، والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق.

ولا ننكر أيضًا أن لبعضهم قصدًا حسنًا فيما ذهب إليه وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصد قائله، بل لا بد أن يكون موافقًا لشريعة الله ـ عز وجل ـ فإن كان مخالفًا لها وجب ردّه على قائله كائنًا من كان، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ**».

ثم إن كان قائله معروفًا بالنصيحة والصّدق في طلب الحقّ اعتذر عنه في هذه المخالفة وإلا عومل بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته.

فإن قال قائل هل تكفرون أهل التأويل أو تفسقونهم؟

قلنا: الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا بل هو إلى الله تعالى ورسوله، صلى الله عليه وسلم، فهو من الأحكام الشرعية التي مردها إلى الكتاب والسنة، فيجب التثبت فيه غاية التثبت فلا يكفر ولا يفسق إلا من دل الكتاب والسنة على كفره أو فسقه.

والأصل في المسلم الظاهر العدالة بقاء إسلامه وبقاء عدالته حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي. ولا يجوز التساهل في تكفيره أو تفسيقه لأن في ذلك محذورين عظيمين:

أحدهما: افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم، وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.

الثاني: الوقوع فيما نبز به أخاه إن كان سالمًا منه. ففي صحيح مسلم عن عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما**». وفي رواية: «**إن كان كما قال وإلا رجعت عليه**». وفيه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه**».

وعلى هذا فيجب قبل الحكم على المسلم بكفر أو فسق أن ينظر في أمرين:

أحدهما: دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق.

الثاني: إنطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حقه وتنتفي الموانع.

ومن أهم الشروط أن يكون عالمًا بمخالفته التي أوجبت أن يكون كافرًا أو فاسقًا لقوله تعالى: ﴿**ومن يُشاقق الرّسول من بعد ما تبيّن له الهُدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نُوَلِّهَ ما تَوَلّى ونُصْلِه جهنم وساءتْ مصيراً**﴾[1]. وقوله: ﴿**وما كان الله لِيُضِلَّ قومًا بعد إذ هداهم حتى يُبيّنَ لهم ما يَتّقُون إن الله بكـل شيء عليم إن الله له ملك السمـوات والأرضِ يحيى ويميت ومالكم من دون الله من ولي ولا نصير**﴾[2].

ولهذا قال أهل العلم: لا يكفر جاحد الفرائض إذا كان حديث عهد بإسلام حتى يبين له.

ومن الموانع أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه ولذلك صور:

منها: أن يكره على ذلك فيفعله لداعى الإكراه لا اطمئنانًا به، فلا يكفر حينئذ. لقوله تعالى: ﴿**من كفر بالله من بعد إيمانِهِ إلاّ من أُكْرِهَ وقلبُه مطمَئنٌ بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدْرا فعليهم غضبٌ من الله ولهم عذاب عظيم**﴾[3].

ومنها أن يغلق عليه فكره، فلا يدري ما يقول لشدة فرح أو حزن أو

---

(١) سورة النساء، الآية: «١١٥».

(٢) سورة التوبة، الآيتان: «١١٥، ١١٦».

(٣) سورة النحل، الآية: «١٠٦».

خوف أو نحو ذلك.

ودليله ما ثبت في صحيح مسلم عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، : «**لله أشدُّ فرحًا بتوبةِ عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته فبينما هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح اللهم أنت عبدي وأنا ربك! أخطأ من شدة الفرح**».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ يرحمه الله ـ ص١٨٠ جـ١٢ مجموع الفتاوي لابن قاسم:

وأما التكفير فالصواب أن من اجتهد من أمة محمد، صلى الله عليه وسلم وقصد الحق فأخطأ لم يكفر بل يغفر له خطؤه ومن تبين له ما جاء به الرسول فشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر ومن اتبع هواه وقصر في طلب الحقّ وتكلّم بلا علم فهو عاص مذنب ثم قد يكون فاسقًا. وقد يكون له حسنات ترجح على سيئاته. ا.هـ.

وقال في ص٢٢٩ جـ٣ من المجموع المذكور في كلام له: «هذا مع أني دائمًا ومن جالسني يعلم ذلك منّي أني من أعظم الناس نهيا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة وفاسقًا أخرى وعاصيًا أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. ومازال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية. وذكر أمثلة ثم قال:

وكنت أبيّن أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضًا حقّ لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين، إلى أن قال:

والتكفير هو من الوعيد؛ فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول، صلى الله عليه وسلم، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص أو سمعها، ولم تثبت عنده أو عارضها عنده معارض آخر، أوجب تأويلها وإن كان مخطئًا.

وكنت دائمًا أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرّجل الذي قال: **«إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذرّوني في اليم فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين. ففعلوا به ذلك فقال الله: ما حملك على ما فعلت؟ قال خشيتك فغفر له»**.

فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذرى بل اعتقد أنه لا يعاد وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك، وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك.

والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول، صلى الله عليه وسلم، أولى بالمغفرة من مثل هذا. ا. هـ.

وبهذا علم الفرق بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل، فليس كل قول أو فعل يكون فسقًا أو كفرًا يحكم على قائله أو فاعله بذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ص١٦٥ جـ٣٥ من مجموع الفتاوي.

وأصل ذلك أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع، يقال هي كفر قولاً يطلق كما دلّت على ذلك الدلائل الشرعية، فإن الإيمان من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله، ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت

في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه مثل من قال إن الخمر أو الربا حلال لقرب عهده بالإسلام أو لنشوئه في بادية بعيدة أو سمع كلاماً أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن الكريم ولا أنه من أحاديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كما كان بعض السلف ينكر أشياء حتى يثبت عنده أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قالها. إلى أن قال: فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة كما قال الله تعالى: ﴿**لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل**﴾[1]. وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان). ا. هـ كلامه.

ولهذا علم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفرًا أو فسقًا ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعي يمنع منه. ومن تبين له الحق فأصر على مخالفته تبعاً لاعتقاد كان يعتقده أو متبوع كان يعظمه أو دنيا كان يؤثرها فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق. فعلى المؤمن أن يبني معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فيجعلهما إمامًا له يستضيء بنورهما، ويسير على منهاجهما فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به في قوله: ﴿**وأن هذا صِراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السُّبُل فتفرّق بكم عن سبيله ذالكم وصاكم به لعلكم تتقون**﴾[2].

وليحذر ما يسلكه بعض الناس من كونه يبني معتقده أو عمله على مذهب معين فإذا رأى نصوص الكتاب والسنة على خلافه حاول صرف هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه متعسفة فيجعل الكتاب والسنة تابعين لا متبوعين وما سواهما إمامًا لا تابعًا! وهذه طريق من طرق أصحاب الهوى. لا أتباع الهدى وقد ذمّ الله هذه الطريق في

(١) سورة النساء، الآية: «١٦٥».

(٢) سورة الأنعام، الآية: «١٥٣».

قوله: ﴿ولو اتبع الحقُّ أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل أتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون﴾[1].

والناظر في مسالك الناس في هذا الباب يرى العجب العجاب. ويعرف شدة افتقاره إلى اللجوء إلى ربه في سؤال الهداية والثبات على الحق والاستعاذة من الضلال والانحراف.

ومن سأل الله تعالى بصدق وافتقار إليه عالمًا بغنى ربه عنه وافتقاره هو إلى ربه هو حري أن يستجيب الله تعالى له سؤله يقول الله تعالى: ﴿وإذا سألك عبادي عَني فإنِّي قريبٌ أُجيبُ دعوةَ الدّاع إذا دعانِ فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يَرْشُدُون﴾[2].

فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن رأى الحقّ حقًا واتبعه، ورأى الباطل باطلًا واجتنبه. وأن يجعلنا هُداة مُهتدين، وصلحاء مصلحين، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا منه رحمة إنه هو الوهاب. والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصّالحات، والصلاة والسلام على نبي الرّحمة وهادي الأمة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربهم وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تم في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٠٤هـ

بقلم مؤلفه الفقير إلى الله

محمد الصالح العثيمين

---

(١) سورة المؤمنين، الآية: «٧١».

(٢) سورة البقرة، الآية: «١٨٦».



بسم الله الرحمن الرحيم
نص الكلمة التي نشرناها في مجلة الدعوة السعودية
في عدد ٩١١ الصادر يوم الإثنين الموافق ٤/ ١/ ١٤٠٤هـ

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدِهِ الله فلا مُضِل له ومن يُضْلِلْ فلا هادِي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليما.

أما بعـد:

فقد كنا تكلّمنا في بعض مجالسنا على معنى معيّة الله تعالى لخلقه، ففهم بعض الناس من ذلك ما ليس بمقصود لنا ولا معتقد لنا فكثر سؤال الناس وتساؤلهم ماذا يقال في معية الله لخلقه؟

وإننـا:

أ - لئلا يعتقد مخطىء أو خاطىء في معيّة الله ما لايليق به.

ب - ولئلا يتقول علينا متقوّل مالم نقله أو يتوهّم واهم فيما نقوله ما لم نقصده.

جـ - ولبيان معنى هذه الصّفة العظيمة التي وصف الله بها نفسه في عدة آيات من القرآن الكريم ووصفه بها نبيه محمد، صلى الله عليه وسلم.

نقـرّر ما يأتي:

أولاً: معيّة الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة، وإجماع السلف،

قال الله تعالى: ﴿**وهو معكم أين ما كنتم**﴾(1). وقال تعالى: ﴿**إن الله مع الـذين اتّقَوْا والذين هم مُحْسِنُون**﴾(2). وقال تعالى لموسى وهارون حين أرسلهـما إلى فرعون: ﴿لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى﴾(3). وقال عن رسوله محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿إلا تَنصُروه فقد نَصَرَهُ الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا﴾(4). وقال النبي، صلى الله عليه وسلم، : «**أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معـك حيثـما كنت**». حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية وضعفه بعض أهل العلم وسبق قريبًا ما قاله الله تعالى عن نبيه من إثبات المعية له.

وقد أجمع السّلف على إثبات معيّة الله تعالى لخلقه.

ثانيًا: هذه المعية حق على حقيقتها، لكنها معية تليق بالله تعالى ولا تشبه معية أي مخلوق لمخلوق لقوله تعالى عن نفسه: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾(5). وقوله: ﴿**هل تعلم له سميًّا**﴾(6). وقوله: ﴿**ولم يكن له كُفُوًا أحد**﴾(7). وكسائر صفاته الثابتة له حقيقة على وجه يليق به ولا تشبه صفات المخلوقين.

قال ابن عبدالبر: أهل السنة مجمعون على الصّفات الواردة كلها في القرآن الكريم والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محدودة». ا.هـ. نقله عنه

(1) سورة الحديد، الآية: «٤».

(2) سورة النحل، الآية: «١٢٨».

(3) سورة طه، الآية: «٤٦».

(4) سورة التوبة، الآية: «٤٠».

(5) سورة الشورى، الآية: «١١».

(6) سورة مريم، الآية: «٦٥».

(7) سورة الإخلاص، الآية: «٤».

شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص٨٧ من المجلد الخامس من مجموع الفتاوي لابن قاسم.

وقال شيخ الإسلام في هذه الفتوى ص١٠٢ من المجلد المذكور: ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك - يعني مما جاء في الكتاب والسنة - يناقض بعضه بعضا ألبتة مثل أن يقول القائل ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر من قوله: ﴿**وهو معكم أين ما كنتم**﴾[1]. وقوله صلى الله عليه وسلم: «**إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه**». ونحو ذلك فإن هذا غلط وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله: ﴿**هو الذي خلق السّمَوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما يَنْزلُ من السماءِ وما يَعْرُجُ فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تَعْمَلُون بصير**﴾[2]. فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأوعال: «**والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه**».

وذلك أن كلمة - مع - في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال فإذا قُيّدَت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى فإنه يقال: مازلنا نسير والقمر معنا أو والنجم معنا ويقال هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة، ا. هـ كلامه.

ثالثًا: هذه المعيّة تقتضي الإحاطة بالخلق علمًا وقدرة، وسمعًا وبصرًا وسلطانًا وتدبيراً وغير ذلك من معاني ربوبيته إن كانت المعية عامة لم تخص

---

(١) سورة الحديد، الآية: «٤».

(٢) سورة الحديد، الآية: «٤».

بشخص أو وصف كقوله تعالى: ﴿وهو معكم أين ماكنتم﴾[1]. وقوله: ﴿مايكون من نَجْوى ثلاثة إلا هو رابعُهم ولا خَمْسَةٍ إلا هو سَادِسُهُم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أين كانوا﴾[2].

فإن خصت بشخص أو وصف اقتضت مع ذلك النصر والتأييد والتوفيق والتسديد.

مثال المخصوصة بشخص قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿إنّني معكُما أَسْمَع وأَرَى﴾[3]. وقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا﴾[4].

ومثال المخصوصة بوصف. قوله تعالى: ﴿واصْبِرُوا إنّ الله مع الصّابرينَ﴾[5]. وأمثاله في القرآن الكريم كثيرة.

قَال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص١٠٣ من المجلد الخامس من مجموع الفتاوي لابن قاسم قال: ثم هذه المعيّة تختلف أحكامها بحسب الموارد. فلما قال: ﴿يعلم ما يَلِجُ في الأرْضِ ومَا يَخْرُجُ منها﴾[6]. إلى قوله: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾. دلّ ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم، وهذا معنى قول السلف. إنه معهم بعلمه وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته. قال: ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار لا تحزن إنّ الله معنا، كان هذا أيضًا حقًّا على ظاهره، ودلّت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد، وكذلك قوله: ﴿إن

(١) سورة الحديد، الآية: «٤».
(٢) سورة المجادلة، الآية: «٧».
(٣) سورة طه، الآية: «٤٦».
(٤) سورة التوبة، الآية: «٤٠».
(٥) سورة الأنفال، الآية: «٤٦».
(٦) سورة الحديد، الآية: «٤».

الله مع الـذين اتقـوا والـذين هم مُحْسِنُـون﴾[1]. وكـذلـك قوله لموسى وهارون: ﴿إنني معكما أسمع وأرى﴾. هنا المعية على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد.

إلى أن قال: ففرق بين معنى المعية ومقتضاها وربما صار مقتضاها من معناها فيختلف باختلاف المواضع. أ. هـ.

وقـال محمد بن الموصلي في كتاب (إستعجال الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة) لابن القيم في المثال التاسع ص٤٠٩ط الإمام: وغاية ما تدل عليه ـ مع ـ المصاحبة والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور وهذا الاقتران في كل موضع بحسبه ويلزمه لوازم بحسب متعلقة فإذا قيل: الله مع خلقه بطريق العموم كان من لوازم ذلك علمه بهم وتدبيره لهم وقدرته عليهم وإذا كان ذلـك خاصـا كقـولـه: ﴿إن الله مع الـذين اتقـوا والـذين هم محسنون﴾[2]. كان من لوازم ذلك معيته لهم بالنصرة والتأييد والمعونة.

فمعية الله تعـالى مع عبـده نوعان عامة وخاصة وقد إشتمل القرآن الكريم على النوعين، وليس ذلك بطريق الاشتراك اللفظي بل حقيقتها ما تقدّم من الصحبة اللائقة. أ. هـ.

وذكـر ابن رجب في شرح الحـديث التاسع والعشرين من الأربعين النـووية: أن المعية الخـاصة تقتضي النصر والتأييد والحفظ والإعانة وأن العامة تقتضي علمه وإطلاعه ومراقبته لأعمالهم.

وقال ابن كثير في تفسير آية المعية في سورة المجادلة: ولهذا حكى غير واحد الإجماع علىٍ أن المراد بهذه المعية معية علمه قال ولا شك في إرادة ذلك ولكن سمعه أيضًا مع علمه بهم وبصره نافذ فيهم فهو ـ سبحانه ـ مطلع على خلقه لا يغيب عنه من أمورهم شيء. أ. هـ.

(٥) سورة النحل، الآية: «١٢٨».

(١) سورة النحل، الآية: «١٢٨».

رابعًا: هذه المعية لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطا بالخلق أو حالاً في أمكنتهم ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه لأن هذا معنى باطل مستحيل على الله عز وجل ولا يمكن أن يكون معنى كلام الله ورسوله شيئًا مستحيلًا باطلاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص١١٥ ط ثالثة من شرح محمد خليل الهراس: وليس معنى قوله: ﴿**وهو معكم**﴾ أنه مختلط بالخلق فإن هذا لا توجبه اللغة، بل القمر آية من آيات الله تعالى من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان. أ. هـ.

ولم يذهب إلى هذا المعنى الباطل إلا الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم الذين قالوا: إن الله بذاته في كل مكان. تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا. وكبرت كلمة تخرج من أفواههم، إن يقولون إلا كذبًا.

وقد أنكر قولهم هذا من أدركه من السلف والأئمة، لما يلزم عليه من اللوازم الباطلة المتضمنة لوصفه تعالى بالنقائص وإنكار علوه على خلقه.

وكيف يمكن أن يقول قائل إن الله تعالى بذاته في كل مكان أو أنه مختلط بالخلق وهو ـ سبحانه ـ قد «**وسع كرسيه السموات والأرض. والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، والسّموات مطويات بيمينه**»؟

خامسًا: هذه المعية لا تناقض ما ثبت لله تعالى من علوه على خلقه، واستوائه على عرشه، فإن الله تعالى قد ثبت له العلو المطلق علو الذات. وعلو الصفة قال الله تعالى: ﴿**وهو العلي العظيم**﴾(١). وقال تعالى: ﴿**سَبِّح اسم ربِّك الأعلى**﴾(٢). وقال تعالى: ﴿**ولله المثل الأعلى في**

---

(١) سورة البقرة، الآية: «٢٥٥».

(٢) سورة الأعلى، الآية: «١».

السموات والأرض وهو العزيز الحكيم﴾[1].

وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة، والإجماع والعقل، والفطرة على علو الله تعالى.

أما أدلة الكتاب والسنة فلا تكاد تحصر. مثل قوله تعالى: **﴿فالْحُكْمُ لله العليِّ الكبير﴾**[2]. وقوله تعالى: **﴿وهو القاهِرُ فوقَ عِبَادِه﴾**[3]. وقوله: **﴿أأمنتم منَ في السماء أن يُرسِل عليكم حاصبًا﴾**[4]. وقوله: **﴿تعرج الملائكة والرُّوح إليه﴾**[5] وقوله: **﴿قل نزّله رُوحُ القُدسِ من ربّك﴾**[6]. إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة.

ومثـل قوله صلى، الله عليه وسلم، : «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء**». وقوله: «**والعرش فوق الماء والله فوق العرش**». وقوله: «**ولا يصعد إلى الله إلا الطّيب**».

ومثل إشارته إلى السماء يوم عرفة. يقول: «**اللهم اشهد**»، يعني على الصحابة حين أقروا أنه بلّغ.

ومثل إقراره الجارية حين سألها أين الله قالت في السماء قال أعتقها فإنها مؤمنة.

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

وأما الإجماع فقد نقل إجماع السلف على علو الله تعالى غير واحد من أهل العلم.

وأما دلالة العقل على علو الله تعالى فلأن العلو صفة كمال والسفول

---

(١) سورة النحل، الآية: «٦٠».

(٢) سورة غافر، الآية «١٢».

(٣) سورة الأنعام، الآية: «١٨».

(٤) سورة الملك، الآية: «١٧».

(٥) سورة المعارج، الآية: «٤».

(٦) سورة النحل، الآية: «١٠٢».

صفة نقص والله تعالى موصوف بالكمال منزه عن النقص.

وأما دلالة الفطرة على علو الله تعالى فإنه ما من داع يدعو ربه إلا وجد من قلبه ضرورة بالاتجاه إلى العلوّ من غير دراسة كتاب ولا تعليم معلم.

وهـذا العلو الثابت لله تعالى بهذه الأدلة القطعية لا يناقض حقيقة المعية وذلك من وجوه:

الأول: أنّ الله تعـالى جمع بينهـما لنفسـه في كتـابـه المبين المنزه عن التناقض؛ ولو كانا متناقضين لم يجمع القرآن الكريم بينهما.

وكل شيء في كتاب الله تعالى تظنّ فيه التعارض فيما يبدو لك فأعد النظر فيه مرة بعد أخرى حتى يتبين لك. قال الله تعالى: **﴿أفلا يَتَدَبَّرُون القُرْآن ولو كان من عند غيرِ الله لوجَدُوا فيه اخْتِلافًا كثيراً﴾**[1].

الثاني: أن اجتماع المعيَة والعلوّ ممكن في حقّ المخلوق. فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، ولا يعد ذلك تناقضًا ومن المعلوم أن السائرين في الأرض والقمر في السماء، فإذا كان هذا ممكنًا في حقّ المخلوق فما بالك بالخالق المحيط بكل شيء. قال الشيخ محمد خليل الهراس ص١١٥ في شرحـه العقيدة الواسطية عند قول المؤلف: بل القمر آية من آيات الله تعـالى، من أصغـر مخلوقاته وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان قال: وضرب لذلك مثلاً بالقمر الذي هو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغـيره أينما كان قال فإذا جاز هذا في القمر وهو من أصغر مخلوقات الله تعالى؛ أفلا يجوز بالنسبة إلى اللطيف الخبير الذي أحاط بعباده علما وقدرة والذي هو شهيد مطلع عليهم يسمعهم ويراهم ويعلم سرهم ونجواهم بل العالم كله سمواته وأرضه من العرش إلى الفرش بين يديه كأنه بندقة في يد أحدنا أفلا يجوز لمن هذا شأنه، أن يقال إنه مع خلقه مع كونه عاليًا عليهم بائنًا منهم فوق عرشه؟!. أ.هـ.

(١) سورة النساء، الآية: «٨٢».

الوجه الثالث: أن اجتماع العلو والمعية لو فرض أنه ممتنع في حق المخلوق لم يلزم أن يكون ممتنعا في حق الخالق فإن الله لا يماثله شيء من خلقه: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾[1]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص١١٦ ط ثالثة من شرح الهراس: وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته وهو عليّ في دنوه قريب في علوه. أ. هـ.

وخلاصة القول في هذا الموضوع كما يلي:-

١ - أن معيّة الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف.

٢ - أنها حقّ على حقيقتها على ما يليق بالله تعالى من غير أن تشبه معية المخلوق للمخلوق.

٣ - أنها تقتضي إحاطة الله تعالى بالخلق علمًا وقدرةً، وسمعًا وبصرًا وسلطانًا وتدبيرًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته، إن كانت المعية عامة وتقتضي مع ذلك نصرًا وتأييدًا وتوفيقًا وتسديدًا إن كانت خاصة.

٤ - أنها لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطًا بالخلق، أو حالًّا في أمكنتهم، ولا تدلّ على ذلك بوجه من الوجوه.

٥ - إذا تدبّرنا ما سبق علمنا أنه لا منافاة بين كون الله تعالى مع خلقه حقيقة، وكونه في السماء على عرشه حقيقة. سبحانه وبحمده لا نحصى ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه. وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حرره الفقير إلى الله تعالى:

محمد الصالح العثيمين في ١٤٠٣/١١/٢٧هـ

---

(١) سورة الشورى، الآية: «١١».